

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٧٢

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

وغيرها من الأشياء الثقافية التي لا تقدر بثمن سليمة
وبرمتها إلى أصحابها الشرعيين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٢٤ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

تقرير الأمين العام (A/54/436)

مشروع القرار (A/54/L.47)

وعلاوة على ذلك، أعربت عن حزن وكره
أفريقيا الجماعي وهي ترى هذه الكنوز الأفريقية
المسروقة تزين المتاحف العامة والمكتبات والمعارض
الفنية والمنازل الخاصة في أراض أجنبية، وأصررت على
أنها يجب أن تعاد إلى ديارها الأصلية بغية التخفيف من
الألم والغضب في قلوب الأجيال المتعاقبة في أفريقيا.
وهذه المسألة بالنسبة إلي مشكلة أخلاقية تمس القلب
والروح والضمير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما تبدأ الجمعية العامة
نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال، أود أن أدلي ببضع
كلمات بشأن الموضوع، لأن هذه مسألة تكلمت بشأنها
مرات عديدة عبر السنين وأنوي أن أواصل الحديث
عنها.

وما ذكرته في ذلك الوقت بشأن إعادة الأعمال
الفنية الأفريقية والأيقونات التي لا تقدر بثمن ينطبق
بالمثل على الكنوز الثقافية التي صدرت بطريقة غير
مشروعة من بلدان أخرى طوال قرون. ولقد حان الوقت
لإعادتها إلى أوطانها ومرور الوقت لم يقلل بأي حال من
الأحوال من قوة حق الملكية ولا السعي لتحقيق العدالة
والاستعادة.

لعل الأعضاء يذكرون أنني قلت في خطاب
قبولي لرئاسة الجمعية أمام هذه الهيئة يوم ١٤ أيلول/
سبتمبر، إن ما لحق بأفريقيا وشعوبها من أهوال الرق
والدمار لا يمكن نسيانه. ثم شددت على أن الوقت قد
حان للمصالحة وتضميد الجراح. وأشارت أيضا إلى أن هذا
العمل من الإقرار المشترك لن يكتمل أبدا إلا إذا أعيدت
الأثار والتذكارات والأيقونات المقدسة والأعمال الفنية

ويشرح تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة، المرفق بالوثيقة A/54/436،
والمعروض على الجمعية هذا الصباح، الإجراءات التي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها إليها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها قضية واردة في تقرير الأمين العام، الذي تتضمنه الوثيقة A/54/436. وهي قضية تعززها على نحو منهجي منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة (اليونسكو).

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، وللمدير العام لليونسكو، لجهودهما، وأن أطلب إليهما أن يواصلوا مساعيهم. وفي هذا السياق، أود أن أعرب أيضا عن تقديرنا للدول الـ ٢٢ الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها، للتوصيات القيّمة التي اعتمدتها هذا العام في باريس، برئاسة كندا، أثناء الدورة العاشرة للجنة.

وإن للدعم والاهتمام المتزايدين اللذين أعرب عنهما بشأن هذا البند من جدول الأعمال عدد كبير من الدول الأعضاء من العالمين النامي والمتقدم النمو على حد سواء، جذورا قوية وعميقة. ومشروع القانون هذا الذي يقدم كل سنتين، والذي يستند إلى نصوص قرارات سابقة بشأن نفس الموضوع، يشير إلى عدة اتفاقيات، من بينها اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح، التي اعتمدت في لاهاي في ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٤، وكذلك البروتوكول الثاني لهذه الاتفاقية أيضا، الذي فتح باب التوقيع عليه مؤخرا، في لاهاي أيضا، في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩.

وفي العام الماضي، بدأ نفاذ اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة، التي اعتمدت في روما في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهي تؤكد ضرورة توسيع نطاق التعاون الدولي بشأن هذه القضية، والإعادة الطوعية للممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، والاستخدام المتزايد لقواعد البيانات الدولية، وأهمية حماية تراثنا الثقافي الموجود تحت الماء والمكافحة الفعالة لنهب حطام السفن.

ولما كان من الضروري زيادة الوعي العام لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، فإن مشروع القرار المقدم هذا العام يدخل، مع الامتثال التام لطرق العمل القائمة في الأمم المتحدة، عنصرا جديدا هو النقل الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالممتلكات الثقافية

اتخذتها اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها إليها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها. ويقوم هذا التقرير شاهدا على الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لإعادة كل الكنوز الثقافية والفنية. كما يسرد التدابير الجاري اتخاذها لوضع مدونة آداب للمتعاملين في الممتلكات الثقافية، ولإقامة معايير دولية لتسجيل الحد الأدنى من البيانات عن الممتلكات الثقافية القابلة للنقل. ولإنشاء مصارف بيانات للممتلكات الثقافية المسروقة بغية المساعدة على اقتفاء أثر الأشياء الثقافية والأثرية وإعادتها، ولزيادة حساسية المجتمع المدني، وبخاصة صغار السن، إزاء حماية بيئتهم وتراثهم الثقافي.

وهذه كلها جهود أؤيدها تأييدا كاملا. وكلنا نعلم تمام العلم أن الأشياء الثقافية لأي شعب تلعب دورا أصيلا في تعريف هويته، وشخصيته وأشكال التعبير عن نفسه. وأنا أعتزم المساعدة في الإبقاء على نشاط هذه الحملة والإسهام في نجاحها، ليس من أجل عودة الأشياء الثقافية الأفريقية فحسب، بل من أجل جميع الثروات القيّمة الأخرى التي نقلت من بلدانها الأصلية بطريقة غير مشروعة. وليس من الخطأ استخدام منبر التخويف بغية تعزيز العدالة واستعادة الممتلكات الثقافية.

وينبغي أن نسعى لكي نجعل الألفية القادمة ألفية سلام، وتسامح، وإنصاف، واستعادة للممتلكات. وهذا يعني أن نخلف وراءنا هذا التاريخ الحزين وعواقبه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليونان لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.47.

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم في الجلسة العامة للجمعية لكي أعرض مشروع قرار بشأن "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"، قدمته اليونان لأول مرة في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال.

وكانت مشاريع قرارات مثل مشروع القرار الذي نعرضه اليوم دون الإحالة إلى لجنة رئيسية، قد عرضت على الجمعية العامة لسنوات عديدة، وهي تبين الشواغل التي يتشاطر بها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالنسبة لكرواتيا - التي ظهر تراثها الثقافي وبقي عند مفترق طرق ألفى لتيارات ثقافية مختلفة - يتسم هذا الموضوع بأهمية خاصة. وفي هذا السياق، توصف كرواتيا على أحسن وجه بأنها بلد له حدود متنوعة، إذ أنه، على حد سواء، يقع في قلب أوروبا الوسطى وينتشر على طول ساحل البحر الأدرياتيكي على البحر المتوسط. وكرواتيا، وقد حظيت بهذا الموقع الجغرافي، ظلت دائما وفيه لتراثها المركب والمنفتح تماما مع ذلك أمام التأثيرات الجديدة من الخارج. وتعرضت كرواتيا غالبا، وأيضا في الزمن الحاضر، لدمار نتيجة الهجمات الأجنبية على الحدود مع امبراطوريات أو حضارات قديمة، بسبب موقعها وبسبب تراثها الغني أيضا.

ولهذا انضمت كرواتيا، بعد استقلالها بقليل، إلى صكوك دولية لحماية الآثار التاريخية والتراث الثقافي، مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، التي تمثل أحد المعالم التاريخية، لحماية الملكية الثقافية في حالة الصراعات المسلحة. وللأسف، إن هذه الاتفاقية لم تحم آثارنا وأعمالنا الفنية الثقافية من التدمير والسلب الغاشمين. وتديلا على ذلك، من المسلم به وفقا لتقارير أجنبية مستقلة أن التحف الفنية والثقافية التي دمرت خلال الأشهر السبعة الأولى من الحرب في كرواتيا كانت أكثر من تلك التي دمرت خلال فترة الحرب العالمية الثانية كلها في يوغوسلافيا السابقة. ومن بين ٢٠٤ متاحف ومعارض ومجموعات فنية في كرواتيا، دمرت مباني ٦٦ متحفا، وتعرض ٤٥ متحف ومعرض للسرقة أو التلف أو التدمير. وبشكل أكثر تحديدا، اختفى من الأعمال الفنية ٦ ٥٥١ تحفة، ودمرت ١ ٤٣٠ تحفة، وأُتلفت ٧٢٨ تحفة.

وكرواتيا تشعر بحساسية خاصة إزاء مسألة عودة الممتلكات الثقافية التي أخذت من فوكوفار ومنطقة دوبروفنيك. والأعمال الفنية التي أخذت من متحف المدينة في فوكوفار، ومن مجموعة بوير الشهيرة، والمجموعة التذكارية لروزكا الحائز على جائزة نوبل، والمتحف التاريخي، والعديد من المجموعات الخاصة والكنيسة الكاثوليكية في فوكوفار وثقافتها بعثات تقصي الحقائق التابعة لمجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها.

وللأسباب التي ذكرتها توا، تشني كرواتيا على اليونسكو واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة

المسروقة، وربط قواعد البيانات ونظم التعرف الموجودة بشأن هذه القضية.

واليونان، بوصفها مستودع تراث ثقافي يعود الآن للجنس البشري بأجمعه، تعتقد اعتقادا راسخا بأن الأشياء الثقافية ثروة ينبغي أن تعتز وتستمتع بها بحرية جميع الأمم. غير أن الأجيال المقبلة في كل أنحاء العالم تحتاج، وقد شغيت من صدمات الماضي، إلى أن تدرك وتقدر تراثها الثقافي ويجب أن تعطي الفرصة لكي تراها معروضة في مواطنها الأصلية احتراماً لمنشأها.

وفي هذا السياق، فإن التعاون المستمر بين الدول الأعضاء، وشفافية المعلومات، والتبادل الصريح للأراء بين الأطراف المعنية، كلها عناصر أساسية في معالجة قضية إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها إليها، وفي التوصل، كما نأمل، إلى حل مرض لها.

وأرجو أن يواصل مشروع القرار المقدم هذا العام الزخم الذي سبق أن ولدته الاتفاقيات ذات الصلة لحماية الممتلكات الثقافية.

وأود، باسم حكومة بلدي، أن أشكر الدول الأعضاء التي شاركت حتى هذا اليوم في تقديم مشروع القرار، المتضمن في الوثيقة A/54/L.47، وأن أتقدم بتقديرنا العميق لتأييدها. والواقع، أن أبلغت للتو بأن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وهي: بيرو، والجزائر، وجزر مارشال، والصين.

وأرجو أن تختتم المشاورات حول نص مشروع القرار، التي لا تزال جارية بين الوفود المعنية، بنجاح وأن تسفر عن نص يتوافق الآراء، تعتمده الجمعية العامة في جلستها العامة في الأيام القادمة.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): لا شك في أن قضية إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى البلدان ضحية الاستيلاء غير المشروع تتضمن العديد من المسائل الشائكة والمعقدة. ومع ذلك، ينبغي ألا تردع هذه الصعوبات الجهود المتضافرة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية عن مواصلة العمل بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار ولاياتها وبالتعاون مع الدول الأعضاء، لحسم هذه المسألة الهامة.

إعادة طرح فكرة وضع استراتيجية دولية لمكافحة تلك الجرائم.

وعلى المستوى الوطني، يؤيد وفدي المبادرة التي تشجع الدول الأعضاء على أن تجري، بالتعاون مع اليونسكو جردا منتظما لممتلكاتها الثقافية. وعلاوة على ذلك، يعتبر وفدي جهود اليونسكو لربط قواعد البيانات ونظم التعريف القائمة لإتاحة النقل الإلكتروني للمعلومات فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية المسروقة، بما في ذلك تلك المنقولة من مناطق الصراع والأقاليم المحتلة، سلاحا أوليا في الكفاح الجاري لتحقيق التفوق على المشاركين في تجارة التهريب. والاعتماد الممكن لمدونة سلوك مهنية دولية للمتعاملين في الأشياء الثقافية من شأنه أن يكون مواتيا بالتأكيد لتنظيم يجري، إلى حد ما، للتجار غير المشروع، والمربح جدا مع هذا، بالممتلكات الثقافية في المجموعات المملوكة ملكية خاصة.

إن حماية التراث الثقافي لكل بلد والحفاظ عليه، وعلى وجه الخصوص جعل الشباب يدركون قيمة تراث كل بلد من بلداننا، تتيح لنا التبصر بشكل أعمق بمصيرنا التاريخي المشترك. وهذا، بدوره، يساعدنا على توقع التطورات التاريخية في أنحاء العالم وفهمها على نحو أفضل وأيضا على العمل فيما يتعلق بها بشكل أكثر إنسانية مما كان عليه الحال حتى الآن في عالمنا. ومن دواعي التشجيع لوفدي المشاورات الجارية بشأن مشروع القرار المتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، ويرى أنه يشتمل على الإرادة السياسية المطلوبة بتشجيع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية. ولذلك، فإن المسؤولية الملقاة علينا، نحن المجتمع الدولي، لإبداء التزام حقيقي ستمكننا من اتخاذ خطوات هامة نحو ضمان ألا يتحول التهديد بانقراض التراث الثقافي لكل منا إلى حقيقة واقعة أبدا.

أخيرا، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أثنى عليكم لالتزامكم الشخصي بهذه المسألة التي ستعطي بالتأكيد زخما لجهود التصدي للمشكلة المعقدة، مشكلة إعادة أو رد الممتلكات الثقافية.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل هذا البيان المتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية بالتذكير بأن التراث التاريخي والثقافي لكل دولة معترف بأنه عنصر أساسي من عناصر ثقافة وهوية الشعوب. والواقع أننا نعرف من تجربتنا

امتلاكها بصورة غير مشروعة على جهودهما التي لا تكل للنهوض بالمفاوضات الثنائية بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية.

بالرغم من تجاربنا المريرة، لا نريد أن نتجاهل أوجه التقدم الهامة التي تحققت، لا سيما خلال النصف الأخير من هذا القرن، ومن ثم، نود أن نعيد تأكيد أهمية أحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، وكذلك الدور الذي يؤديه المجلس الدولي للمتاحف خلال الصراع المسلح. ومن الواضح في الوقت نفسه أن التمسك باتفاقية لاهاي وتنفيذها أثناء الصراعات المسلحة الدولية والداخلية إما جزئي أو مستحيل. والتدمير الهائل للممتلكات الثقافية الذي شهده العالم خلال الصراعات المسلحة والحروب في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا وكرواتيا، في جملة مناطق أخرى، دلل على أفضل وجه على الحاجة الماسة إلى تحسين اتفاقية ١٩٥٤.

وفقا لذلك، رحب بلدي بالبروتوكول الثاني باعتباره تطورا هاما، كما كان واحدا من ٢٠ بلدا مصدقا شاركت في عملية تنقيح اتفاقية لاهاي خلال الاجتماعات العادية التي عقدتها اليونسكو. وكرواتيا تعتبر البروتوكول الثاني تحسينا شاملا للنص الأصلي لاتفاقية ١٩٥٤. والبروتوكول الثاني يزد تعزيز سلطات الاتفاقية في ميدان الحماية أثناء الأعمال العسكرية وضرورة تعزيز نظام الحماية لتلك الفئات من الممتلكات الثقافية التي تعتبر ذات أهمية حيوية للبشرية أو التي تعترف التشريعات الوطنية بقيمتها الثقافية والتاريخية غير العادية. وهي تحتوي أيضا على سلسلة من الآليات الجديدة التي تعبر عن الوضع الفعلي للدمار الذي ألحقته الحرب. ومن المأمول أن تبسط الآليات الجديدة وتقتصر العملية الحالية المطولة غالبا للحصول على استجابة كافية من الهيئات والمنظمات ذات الصلة، وفي النهاية على حمايتها المطلوبة.

إن نفاذ اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الأشياء الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة يرحب به وفدي الذي يأمل أن تفي أحكامها الجديدة الهامة بتوقعاتنا في مواصلة تعزيز ودعم آليات الحماية القائمة حتى الآن. وبالاحتفال في العام القادم بالذكرى الثلاثين للاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وهي الاتفاقية الموقعة في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، حان الوقت

أوكرانيا عما قريب طرفاً في البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الذي اعتمد مؤخراً. ونحن على قناعة بأن هذا الصك القانوني الهام سيشكل أساساً صلباً لحماية الكنوز الثقافية لصالح الأجيال القادمة.

ونود أن نشدد أيضاً على الحاجة إلى أن تتماشى علاقات رد الممتلكات الثقافية مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمقررات والمبادرات التي اتخذتها العديد من المنظمات الدولية، بما فيها اليونسكو ومجلس أوروبا وحكومات الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام المقدم بالتعاون مع المدير العام لليونسكو. ويورد التقرير سرداً مفيداً للعمل الذي تضطلع به اليونسكو في تشجيع المفاوضات الشائبة لأغراض إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها بوصفها مسألة تواصل حضاري وعدالة، وفي إعداد قوائم بالممتلكات الثقافية القابلة للنقل، وفي نشر المعلومات على عامة الجمهور في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، نتشاطر الرأي القائل بضرورة تعزيز الدور الذي تضطلع به اليونسكو والمنظمات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد.

ونحن نعتقد أيضاً بأن ثمة حاجة إلى إنشاء صندوق خاص تحت رعاية اليونسكو، لغرض تشجيع رد الممتلكات الثقافية. وفي رأينا أن اليونسكو يمكن أيضاً أن تسهم في إنشاء نظام ثقافي دولي وأن تبدأ حواراً مثمراً بين الدول من حيث تطوير ثقافة سلام عالمية.

وأوكرانيا ترى أن اتباع نهج دولي منسق تجاه مشكلة إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدان المنشأ والحد من آثار الاتجار غير المشروع بها، ينبغي أن يصبح عنصراً هاماً من عناصر الاستراتيجية الثقافية العالمية. إذ أن كل قطعة من التراث الحضاري والتاريخي تتضمن رسالة عامة للبشرية وفي الوقت ذاته، رسالة خاصة لمواطني دولة بعينها أو ممثلي أمة بعينها.

وقد يذكر الأعضاء أن أوكرانيا طرحت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة بشأن إعلان السنة الدولية لحفظ وحماية ورد التراث الثقافي. وقد طرحنا هذه المبادرة بإحساس بالقلق

مدى فداحة الخسائر التي تحملها جيل بأكمله نتيجة النقل غير المشروع إلى الخارج لممتلكات ثقافية من مواقعها الأصلية.

وأوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على إيجاد حلول عملية للمشاكل المستمرة المعقدة التي تعوق استعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المنقولة بطريقة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية. إن قطاعاً قيماً عديدة من ممتلكاتنا الثقافية أزيلت من أراضي أوكرانيا ونشرت في أنحاء العالم، وأصبحت بالتالي بعيدة عن متناول بلدي ومنزوعة عن محيطها العلمي والثقافي. إن تطور الدولة، ومستوى الوعي التاريخي والوطني المتزايد للشعب الأوكراني يتطلبان بشكل عاجل تقييم الحجم الفعلي للخسائر في الآثار التاريخية، والتحف الفنية، والآثار المقدسة الدينية والثقافية.

ويعمل بلدي على تطوير التعاون الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كليهما، وهو على استعداد لبدء حوار صريح وبناء مع كل الأطراف المعنية في هذا الصدد.

ونحن ننطلق في هذه المسألة من فهمنا لكون مسألة إعادة الممتلكات ذات القيمة الثقافية إلى بلد المنشأ مشكلة حساسة سياسياً وقانونياً وأخلاقياً. ولهذا السبب فنحن على استعداد لتناول كل حالة فردية بشكل ملائم وبعناية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف التي تم في إطارها نقل تحفة فنية أثرية من بلدنا.

ونحن نعتقد بأن حل هذه المشاكل ينبغي أن لا يستند إلا على القانون الدولي. وبلدنا يشارك بنشاط في وضع القواعد التي تحكم رد الممتلكات الثقافية كما أنه يؤيد مبادرات اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة اقتنائها بصورة غير مشروعة، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وفي رأينا أن عقد دورة استثنائية للجنة للنظر في مشكلة رد الممتلكات الثقافية التي أخذت بشكل غير مشروع من بلدان المنشأ خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها أمر بالغ الأهمية. وأوكرانيا قد صدقت على عدد من الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوء صراع مسلح. فضلاً عن ذلك، ستصبح

به البرلمان الأوروبي لأغراض إعادة رخام البارثينون إلى موطنه الطبيعي في قلعة الأكروبولس بأثينا، قبل حلول عام ٢٠٠٤، بمناسبة الألعاب الأولمبية المقرر أن تقام في تلك المدينة.

ونحن نعتقد أن رخام البارثينون يشكل حالة خاصة فيما يتعلق بقضية رد الممتلكات الثقافية إلى بلدان المنشأ. فهذا الرخام ليس مجرد بند آخر متنازع على ملكيته القانونية، ولكنه يمثل حالة فريدة. فهو جزء أصيل من أحد الآثار التاريخية الرئيسية للحضارة، ظل قائما لأكثر من ألفين وخمسمائة عام، وفي اعتقادنا أن الجهود المبذولة لإعادته إلى اليونان ينبغي أن تكثف وأن هذا التطور سيسهم في تعزيز روح التعاون بين بلدين صديقين تربط بينهما أوصل صداقة بالغة العمق.

أما مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية فيشكل مهمة تتطلب المثابرة وجهودا متعددة الأوجه. ومن بين المجالات الرئيسية في هذا السياق، تبادل المعلومات وإعداد القوائم. وقبرص تدعم كل الجهود التي تبذل في هذا الشأن، بما فيها قيام اليونان ببناء موقع على شبكة انترنت يتضمن أكبر قائمة ممكنة بالآثار الثقافية التي سرقت من أصحابها القانونيين، بما في ذلك ما نقل منها بشكل غير مشروع من مناطق الصراع أو الأراضي المحتلة.

وثمة مجال آخر للتعاون لا بد من توسيعه وهو التعاون بين قوات الشرطة وموظفي المتاحف والجمارك. وترحب قبرص بجهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في نشر هذا التعاون. وبالبروتوكول بين اليونان والمنظمة الجمارك العالمية وكذلك باتفاق التعاون بين اليونان والانتربول، وقيام الانتربول بإعداد قاعدة بيانات تتضمن ١٤٠٠٠ بند.

وعلى الصعيد الوطني، ترحب قبرص باعتماد متاحف عديدة في البلدان الصناعية عدة مدونات آداب تتصل باقتناء الممتلكات الثقافية وذلك وفقا للخطوط التي أرستها الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، لعام ١٩٧٠، ومدونة آداب المهنة للمجلس الدولي للمتاحف. ونحن نعتبر هذا الأمر هاما لأنه فيما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية عام ١٩٧٠ في السنة القادمة، ستخرج إلى حيز الوجود

وبالطابع الملح لهذه المسألة، بهدف إعادة تأكيد التزامنا بالعمل معا في استعراض وإزالة المعوقات الأساسية لتحقيق التقدم في هذا المجال البالغ الأهمية. وأوكرانيا ما فتئت تتصدر الجهود المبذولة للتوصل إلى حل للمشاكل الدائبة والمعقدة المتصلة بإعادة الممتلكات الثقافية وردها إلى بلدان المنشأ. وسوف نواصل التماس السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

السيد زاكيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن مسألة إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها إلى بلدان المنشأ تشكل مجالا تتعرض فيه العلاقات الدولية إلى اختبار - اختبار نبيل يكفل أن يحدث التعاون فيما بين القوى الفاعلة من الدول وغير الدول، تغييرا نحو الاتجاه الصحيح في مجال أوسع يوجد بشأنه توافق في الآراء على الصعيد الدولي، ألا وهو الضرورة المطلقة لحماية التراث الثقافي للإنسانية.

ويعلق وفد بلدي أهمية خاصة على هذه المسألة وعلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة، واليونسكو بصفة خاصة، للقدر الكبير من العمل الذي أنجز في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام وبالتوصيات التسع الواردة في تقرير المدير العام لليونسكو بشأن الإجراءات التي تتخذها المنظمة لإعادة الممتلكات الثقافية وردها إلى بلدان المنشأ.

وقد طرأ، منذ مناقشتنا الأخيرة لهذا البند أمام هذه الهيئة، تطور رئيسي. فقد أضاف بدء نفاذ اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الأعمال الثقافية المسروقة أو المصدرة بشكل غير قانوني في ١ تموز/يوليه عام ١٩٩٨، وهو تطور نرحب به ترحيبا حارا، أداة هامة أخرى إلى جهودنا المشتركة لحماية التراث الحضاري لهذا الكوكب.

وقبرص، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وإحدى الدول الموقعة على بروتوكولها الثاني الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام، تتابع باهتمام أيضا العمل الذي يضطلع به في مجال إعداد مشروع اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي تحت المياه كما تعبر عن تأييدها للجهود التي تبذل في هذا الاتجاه.

وتلاحظ قبرص القرار الذي اتخذته المتحف البريطاني بتنظيم مؤتمر دولي بشأن تنظيف وحفظ رخام هيكل البارثينون وترحب بمشروع القرار الذي تقدم

ومديرها العام من جهود وأشير على نحو خاص إلى ما أظهرته من حرص لزيادة الوعي الدولي بالمتعلقات الثقافية والمساعدة في رد هذه المتعلقات إلى بلدانها الأصلية.

إن ليبيا، مثلها مثل دول كثيرة، تعرضت على مدى الخمسة قرون الماضية إلى عمليات نهب واسعة لتراثها الثقافي. فالظروف التي أملاها المستعمرون على الشعب الليبي فتحت الباب أمام سرقة منظمة لأحد مقومات الحضارة الليبية التي تمتد جذورها إلى أقدم العصور. وما من زائر للمتاحف الشهيرة ومراكز التوثيق والقصور في آسيا وأوروبا وأمريكا إلا ويشهد بما يراه أمامه من تماثيل وتحف فنية، ومخطوطات قيمة، ومصنوعات يدوية على رقي الذوق الرفيع للإنسان الليبي المبدع الذي ترك تراثاً حضارياً رائعاً قام المستعمر بتشتيت بعضه، وطمس الكثير من معالمه، وطمر البعض الآخر في دهايز مخازنه الأثرية. وتكفي الإشارة إلى أنه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر سرق ما مجموعه ١٦٥ قطعة من المنحوتات الأصلية من مدينة شحات الأثرية بشرق ليبيا، كما نُهبت المئات من الأواني الفخارية التي تسرد تاريخ تلك المدينة بالإضافة إلى تهريب آلاف القطع من العملة النادرة المصنوعة من الذهب والبرونز من مختلف الأحجام. وتؤكد المصادر التاريخية أنه نهب في عام ١٨٦٠ وحده العشرات من الأعمدة الضخمة ومجموعة من الأروقة الشيقة نقلت من مدينة لبداء الكبرى في غرب ليبيا إلى بريطانيا حيث زينت بها حديقة أحد الملوك هناك. وتؤكد نفس المصادر أن أحد الأوروبيين نقل من نفس المدينة ٢٥٠ عموداً رخامياً وآلاف القطع الفنية الصغيرة، ونقل أوروبي آخر من مدينة بنغازي وحدها ما مجموعه ٦٠٠ قطعة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وتوجد الآن في أحد متاحف الأوروبية الشهيرة.

لقد حاولت الأمم المتحدة من خلال منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة في رد وإعادة الأعمال الفنية، والآثار، والتحف والمخطوطات إلى بلدانها الأصلية. ولكن، وكما يتضح من تقرير الأمين العام، فإن التقدم في هذا المجال ظل محدوداً، رغم المحاولات المتكررة التي بدأت منذ ما يزيد على ربع قرن. ومما هو مثير للقلق أن أغلب الدول التي في حوزتها تلك الكنوز لم تظهر أي إرادة جادة أو تقم بأي إجراء عملي لتنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة تحت هذا البند والذي كانت الجماهيرية من ضمن المبادرين إلى إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة انطلاقاً مما توليه من

مدونة آداب دولية تعزز على نحو أكثر المدونة التي ينبغي أن تنظم الاتجار بالاشياء الثقافية.

إن الحضارة لبلدي المسجلة والتي ترجع إلى ٩٠٠٠ سنة تركت لنا تراثاً حضارياً هائلاً علينا واجب حمايته وتسليمه إلى الأجيال المقبلة. وقد توالى إثراء التراث الحضاري لقبرص باستمرار عبر آلاف السنين بفضل موقعها الجغرافي على مفترق الطرق بين ثلاث قارات حضارات عديدة، وهذا ما يوفر فرصة التعرف على تفاصيل كثير من الحضارات التي وجدت على الجزيرة خلال تاريخها الطويل النابض بالحياة. ويمكن مشاهدة الكثير من التحف الفنية البارعة من هذا التراث الحضاري الثري في المتاحف في جميع أنحاء العالم.

وهناك عدد أكبر من ذلك بكثير من هذه القطع الفنية كان محل اتجار غير مشروع وخاصة تلك القطع التي أزيلت على نحو غير قانوني من أراضي الجزيرة التي لا تخضع في الوقت الراهن لسيطرة قبرص. إن التراث الثقافي لقبرص في هذه المنطقة كان واسع الانتشار مما دفع الولايات المتحدة إلى أن تتخذ في نيسان/أبريل من هذا العام قراراً، نرحب به ترحيباً حاراً، يفرض قيوداً طارئة على تصدير القطع البيزنطية الخاصة بالكنيسة والتي لا علاقة بطقوس دينية عرقية من قبرص إلا إذا كانت هذه القطع مصحوبة بإذن تصدير صادر عن حكومة قبرص.

إن تصميمنا على استقصاء مصير كل قطعة من تراثنا الثقافي الذي نقل على نحو غير مشروع من قبرص وإعادةه إلى أصحابه الشرعيين، لا يتزعزع. وفي هذا الجهد نتطلع إلى أن يقدم لنا المجتمع الدولي دعمه.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): تحتل المتعلقات الثقافية مكانة رفيعة بين اهتمامات الشعوب والأمم لأن هذه المتعلقات تشكل جزءاً من تاريخها وترمز إلى مدى عمق أصولها وحضاراتها. ولهذه الأسباب فإن مناقشتنا لهذا البند تكتسي أهمية بالغة، فهي بمثابة حملة جديدة تشن على الدول وكذلك على الأفراد لكي يردوا إلى البلدان الأصلية ما نقلوه أو سرقوه من مخطوطاتها، وما نهبوه من منحوتاتها. وفي هذه الدورة نلاحظ من التقرير الوارد في الوثيقة A/54/436 أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تولي اهتماماً متزايداً لقضية المتعلقات الثقافية. وأغتنم هذه الفرصة للثناء على ما اضطلعت به هذه المنظمة

لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

إن الممتلكات الثقافية لكل بلد وأمة هي تراث حضاري وطني لا يقدر بثمن، تشكل عبر تاريخ طويل بالحكمة والموهبة والتقاليد الثقافية الوطنية. والملكية الثقافية ثروة عزيزة تمكن من توريث التقاليد والروح الوطنية عبر الأجيال. ولذا ينبغي الحفاظ عليها على النحو الواجب في إقليم أو بلد المنشأ.

والحفاظ على الممتلكات الثقافية وحمايتها حق أساسي لكل بلد وأمة. وتحفظ البلدان والأمم في العالم على ممتلكاتها الثقافية وترعاها باعتبارها كنزا وطنيا.

ولكن العديد من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي خبرت الحكم الاستعماري لقوى أجنبية في الماضي، فقدت الكثير من الممتلكات الثقافية نتيجة النهب والتدمير من المستعمرين، وواجهت مشاكل خطيرة في استمرار التقاليد الوطنية والتنمية الشاملة للثقافة الوطنية.

وبلدي، الذي وقع تحت الاحتلال العسكري والحكم الاستعماري من اليابان طوال أكثر من نصف قرن في أوائل القرن العشرين، لم يكن استثناء.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليلفت انتباه الجمعية إلى بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/54/179، فيما يتعلق بقيام اليابان بنهب وتدمير الممتلكات الثقافية الكورية في الماضي.

وقد بذلت البلدان النامية جهودا كبيرة لاستعادة الممتلكات الثقافية التي سلبت في الماضي. ومنذ عام ١٩٧٣ ظلت الجمعية العامة تنظر في موضوع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية كمسألة ذات أهمية كبيرة، معبرة بذلك عن مطلب البلدان النامية العادل. وتم حتى الآن اتخاذ عدد من القرارات التي تحث البلدان المسؤولة عن النهب وتدمير الممتلكات الثقافية للبلدان الأخرى على إعادة أو رد الممتلكات التي تم امتلاكها بطرق غير مشروعة إلى بلدان المنشأ.

أهمية بالغة لإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وعلاوة على ذلك فإن معظم البلدان التي لديها ممتلكات ثقافية تخص الغير ترفض حتى الآن الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها، ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، الأمر الذي يكشف نوايا أولئك الذين يدعون بأنهم قادة الحضارة الحديثة، وأنهم المحافظون على التراث الإنساني، ويبرز حقيقة أن أفكارهم ما زالت رهينة لفترة تاريخية غابرة شهدت على سلب الآخرين الكثير من الأشياء التي تخصهم، بما فيها تراثهم الثقافي.

إن بلادي كبلد ذات تاريخ ثقافي عريق، وكضحية للنهب المنظم لكنوزها الثقافية، متمسكة بإعادة ما سرق من آثارها ومخطوطاتها تحفا كانت، أو مجوهرات، أو أعمالا فنية. ويسرني أن أعلن أمام هذا المحفل الموقر بأننا توصلنا مع إيطاليا إلى اتفاقات هامة في هذا المجال. ففي اجتماع اللجنة المشتركة الليبية - الإيطالية التي عقدت في شهر آب/أغسطس من هذا العام، وافقت إيطاليا على أن تعيد إلى ليبيا القطعة الأثرية الشهيرة المعروفة باسم "عذراء فينوس"، كما وافقت على إجراء استطلاع للتعرف على جميع المقتنيات الأثرية أو التحف أو المخطوطات الليبية الموجودة بالمتاحف أو الجامعات أو المراكز الإيطالية أو لدى الخواص ثم البدء في إعادة تلك المقتنيات. ونحن إذ نقدر عاليا هذا التجاوب من قبل الحكومة الإيطالية، فإنه يحدوننا الأمل في أن تقوم الدول الأخرى التي لديها ممتلكات ثقافية تخصنا، باتخاذ إجراء مماثل ضمن إعادة هذه الممتلكات إلينا، لأن حيازة تلك الممتلكات قامت على السرقة، والسرقة ممنوعة فضلا عن أنها حرام. وإن أي مماثلة أو تعطيل في إعادة هذا التراث، وتنفيذ القرارات الدولية التي بدأت الجمعية العامة في اعتمادها منذ ما يزيد على ربع قرن، سوف يدفعنا إلى اللجوء إلى كل السبل والوسائل المتاحة لإعادة أملاكنا. إذ لا يمكننا السكوت على ضياع آثارنا، فهي مهما طال زمن بعدها عنا تظل ملكا لنا، ورمزا لهويتنا وحضارتنا، وتعبيرا حيا يجسد أصالتنا. والمطالبة بذلك هي حق مشروع سنظل متمسكين به جيلا بعد جيل.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يحيط وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية علما بتقرير الأمين العام عن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، الوارد في الوثيقة A/54/436، المقدم بالتعاون مع المدير العام

الممتلكات الثقافية التي نهبتها أو دمرتها بطرق وحشية في الماضي. بل والأسوأ من ذلك، أنها ترفض أن تنظر في تحمل مسؤوليتها عن عدم مشروعية أخطائها في الماضي أو أن تعترف بها.

وهذا السلوك من جانب اليابان لا يزال يمثل تحدياً لتطلعات الشعب الكوري لاستعادة تراثه الحضاري الوطني، ولمطلب المجتمع الدولي المعبر عنه في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

ويؤيد وفد بلدي الرأي القائل بأن البلدان التي حازت على ممتلكات ثقافية لبلدان أخرى بوسائل غير مشروعة في الماضي، مثل اليابان، ينبغي لها إبداء الإرادة لإعادة أو رد تلك الممتلكات تمشياً مع إرادة ومطلب المجتمع الدولي، وأن تعرب، ضمن أمور أخرى، عن موقف صادق فيما يتعلق بالبحث في البند قيد النظر.

ومما يؤسف له أن علينا أن ندخل القرن الحادي والعشرين ونحن نحمل معنا مشاكل القرن العشرين التي لم تحل. ويتوقع من الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرهما من المنظمات ذات الصلة أن تقوم بدور أكثر نشاطاً في حل مشاكل من قبيل إعادة أو رد ما نقل بطرق غير مشروعة من الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ويأمل وفد بلدي أن تسهم الجمعية العامة في دورتها الحالية إسهاماً كبيراً في حل هذه المشكلة الهامة والملحة بالتماس تدابير عملية لتيسير إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية في وقت مبكر واعتماد تلك التدابير.

السيد أونش (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا اليوم لننظر، للمرة السابعة عشرة منذ عام ١٩٧٣، في المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ويحدد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/436، والذي يتضمن تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدقة جميع الإجراءات التي اتخذت والأنشطة المضطلع بها من جانب كل من المنظمين الدوليتين المعنيتين ومن جانب أعضاء منظمنا لتشجيع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. كما يصف التقرير التدابير التي اتخذتها اليونسكو لمتابعة التوصيات التي اعتمدها اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها

ولم تصبح مسألة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وحمايتها موضوعاً للمناقشة في المجتمع الدولي إلا في الآونة الأخيرة. ولكن المجتمع الدولي كان قد أولى اهتماماً كبيراً لحماية الممتلكات الثقافية الوطنية وأرسى قواعد محددة في القانون الدولي في مجال الحفاظ على الممتلكات الثقافية للأمم من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

فاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المعتمدة في عام ١٩٠٧، تنص على أحكام لحماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة في وقت الحرب. واتفاقية اليونسكو لسنة ١٩٧٠، المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة تنص على عدم شرعية التحويل القسري لملكية الممتلكات الثقافية الناتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن الاحتلال من دولة أجنبية.

وهناك وعي دولي متزايد لأهمية وإلحاح إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية من خلال أنشطة المنظمات ذات الصلة، بما في اليونسكو واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها. الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. وهذا يعزز حقوق البلدان في استعادة ممتلكاتها الثقافية المسلوقة.

ومما يستحق الإشادة أن الأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات ذات الصلة قد بذلت جهوداً كبيرة لتيسير إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدان المنشأ. ويطالب المجتمع الدولي البلدان المسؤولة عن نهب وتدمير الممتلكات الثقافية بوجه غير مشروع خلال احتلالها أو حكمها الاستعماري لبلدان أخرى أن تعيد هذه الممتلكات أو تردّها إلى بلدانها الأصلية. وهذا واجب دولي لا مهرب منه يقع على عاتق تلك البلدان التي سلبت ودمرت ممتلكات ثقافية لدول أخرى في الماضي. ولا تزال القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في مناسبات عديدة فيما يتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية غير منفذة. ويرجع هذا إلى أن بعض البلدان تدير ظهرها عمداً لإعادة الممتلكات الثقافية المسلوقة بطرق غير مشروعة في الماضي إلى بلدانها الأصلية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على أن اليابان لم تقم بعدة أمور، منها إعادة أو رد العديد من

التي تشكل جزءاً من موقع أنغكور الأثري - والتي تمتد على مساحة تزيد على ٢٠٠ كيلومتر مربع وتتكون في معظمها من أطلال معزولة مطمورة تحت غطاء من الخضرة - تشكل هدفا رئيسيا للصوص والمتجرين بالأعمال الفنية والأثرية المسروقة، وهي ظاهرة اكتست أبعاداً مثيرة. وبسبب النهب المنتظم لمواقعنا الأثرية، أخذ الكثير من كنوزنا الثقافية وجرت حيازته على نحو غير مشروع من جانب المتاحف وجامعي التحف في كثير من البلدان. وقد شجع على هذا الاتجاه استمرار ارتفاع الطلب عليها واستعداد جامعي التحف لدفع مبالغ طائلة لحيازة نماذج من فن الخمير.

وبطبيعة الحال، فإن تطوير عمليات الحراسة الشاملة، التي تشمل التواجد الدائم عند كثير من المعالم في مواقعنا الأثرية، سيجعل من الممكن كفالة الحماية من النهب على نحو أفضل. واتخذت بالفعل تدابير كثيرة، سواء من الناحية العملية أو من ناحية الأنظمة، بالتعاون مع الانتربول أو مع المجلس الدولي للمتاحف لمكافحة هذه الممارسات.

ولكل شعب ثقافته وحضارته وله قيم صنعها بنفسه وهي عزيزة عليه وتعبر عن عبقريته. والتراث الحضاري لأي بلد هو جزء لا يتجزأ من حياته تعبير عن هويته التاريخية والوطنية. ولهذا السبب فإن الاتجار غير المشروع الجاري بأعماله الفنية والنهب المنتظم لها مضر لا بالبلدان التي تمتلك هذه الأعمال والكنوز الأثرية وحدها، وإنما بالثقافة العالمية والحضارة الإنسانية أيضاً. فهما قد يؤديان إلى التزييف المتعمد للتاريخ، وهو السبب في ضرورة إعادة الكنوز الفنية والأثرية إلى مواقعها التاريخية - مهما كانت أسباب نقل هذه الممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلية في الماضي إلى حيث يمكن أن تكون الآن - وذلك حتى يمكن للعالم استعادة خصائصه التاريخية الحققة. إن رد هذه الممتلكات هي عمل إنساني نبيل وأخلاقي من شأنه تعزيز التعاون الدولي في ميادين أخرى، وهو يشكل عاملاً إيجابياً في العلاقات بين الدول.

ومملكة كمبوديا بوصفها دولة موقعة على اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح واتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وإخلاصاً منها لالتزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين، قد عقدت العزم تماماً على استعادة

إليها في حالة امتلاكها بطرق غير مشروعة أثناء دورتيها التاسعة والعاشرة اللتين عقدتهما بنجاح في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وذلك لتحقيق أهداف اتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل من أجل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز، فإن وفد بلدي يرى أنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن لا نغفل الإشادة بالأميين العام وبالمدير العام لليونسكو لجهودهما الدؤوبة في هذا الصدد. كما نود أن نعرب عن امتناننا للجهود التي بذلها عدد من المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمجلس الدولي للمتاحف، ووكالة المعلومات بالولايات المتحدة ومجلس التعاون الجمركي.

ومملكة كمبوديا، مدفوعة برغبتها في تقديم مساهمة متواضعة في هذه الأنشطة النبيلة، على استعداد لاستضافة الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية، التي ستعقد في عام ٢٠٠١.

إن نهب الأعمال الفنية والكنوز الأثرية والاتجار غير المشروع بها من أخطر المشاكل التي عانتها منذ بداية القرن العشرين البلدان ذات الحضارات القديمة مثل مملكة كمبوديا. وقد تم القيام بهذه الأنشطة الإنسانية والأخلاقية على نطاق واسع في السنوات القليلة الماضية، على الرغم من الجهود الدولية الرامية للقضاء على هذه الظاهرة التي لم ينج منها أي بلد. وطبقاً لبيانات الانتربول، فقد تمت في عام ١٩٩٧ وحده ٢ ٤٧٦ حالة سرقة مدعمة بالوثائق لأعمال فنية في ألمانيا، و٢ ٩٤٤ حالة في روسيا، و٢ ٢٤٤ حالة في الجمهورية التشيكية؛ و٥ ٥٦٩ حالة في فرنسا. وفي إيطاليا، سجلت شرطة الجمارك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ حادث سرقة لأعمال فنية في عام ١٩٩٦. وفي مملكة كمبوديا، سُرقت في شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٩ وحده أكثر من ١٠٠ تمثال تنتمي للخمير يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر من معبد بانتي شامر في شمال البلاد.

ويوما بعد يوم، تتفاقم الأخطار الرئيسية التي تتهدد بإلحاق الضرر والدمار بالأعمال الفنية لحضارة الخمير. ولأكثر من ٢٠ سنة الآن، ما فتئت المعالم الأثرية

ونحن نأمل في أن تؤدي تلك الجهود الدولية ثمارها وفي أن يتم تشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين، لكي يتسنى الحفاظ على تراثنا الثقافي المتنوع، بما له من قيمة تاريخية وسلفية وأيضا بما يمثله من تراث فكري وأخلاقي لأجيال المستقبل.

واستلهاما بهذه الروح، يود وفد بلدي أن يعرب باسم ملك كمبوديا، جلالة الملك نورودوم سيهانوك، وهو رجل واسع الثقافة، وباسم جلالة الملكة نورودوم مونييث سيهانوك، وباسم شعب كمبوديا وحكومتها، عن امتناننا العميق لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لقرارها في الأسبوع الماضي فرض قيود عاجلة على استيراد ممتلكات ثقافية من كمبوديا. وهذا قرار نبيل وإنساني وأخلاقي وتصرف يُقْتَدَى به.

وبلدي واحد من مقدمي مشروع القرار A/54/L.47، المعروض علينا. ونأمل في أن يمثل حدثا تاريخيا في تطبيق اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية وفي أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية): إن نظر الجمعية العامة في هذا البند يعكس مدى اهتمام المجتمع الدولي بالقيمة الإنسانية لممتلكات الشعوب الثقافية باعتبارها تشكل الروافد الأساسية للحضارة البشرية التي ساهمت في بنائها جميع الثقافات لكي تصل إلى المستوى الذي هي عليه الآن. كما يعكس في الوقت نفسه اعتراف المجتمع الدولي بضرورة إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، لأن القيمة الجوهرية لهذه الممتلكات تكمن في وجودها في موقعها الطبيعي لما يعكسه هذا الموقع من دلالات تاريخية وحضارية. وإن سلخ هذه الممتلكات عن تاريخها وعزلها عن موقعها يحرم البلد الأصلي من جزء مهم من مكوناته الروحية والثقافية التي تعبر عن أصالته ودوره في إغناء تراث البشرية، كما أنه يحرم البشرية أيضا من التعرف على جزء مهم من تاريخها. فضلا عن ذلك، فإن إعادة المقتنيات والآثار والتحف وغيرها من الكنوز الحضارية إلى بلدانها تساهم في تعزيز التعاون الدولي في الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وتطويرها. وهذا ما أكدت عليه اتفاقية باريس لعام ١٩٧٣ عندما نصت على تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة.

ممتلكاتها الثقافية المسروقة والتي صدرت إلى ما وراء البحار عن طريق الاحتيال.

وتقدر حكومة بلدي تقديرا بالغا الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسكو واللجنة الحكومية الدولية، التي أسهمت إسهاما ملموسا على مدى السنين في تعزيز التعاون الدولي من خلال المفاوضات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا العظيم للمجلس الدولي للمتاحف لإعداده قوائم مفصلة بمئات من المسروقات الثقافية، مما أسهم في رد البعض منها. ففي آذار/ مارس ١٩٩٧، على سبيل المثال، أعاد متحف المتربوليتان للفنون بمدينة نيويورك رأس تمثال شيفا في احتفال أقيم في مدينة بنوم بنه. وبهذه المناسبة أعاد أمين المتحف أيضا إلى السلطات الكمبودية قطعة ثانية كانت من قبل في حوزة جامع تحف خاص، قرر، نتيجة لهذه الحملة، إعادتها عن طريق متحف المتربوليتان.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، توجهت تاجرة أعمال فنية في لندن إلى كمبوديا لتعيد رسميا إلى حكومة بلدي رأسا مسروقا كانت قد حصلت عليه من تاجر آخر. وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، في زيورخ، أعاد متحف في نيويورك تمثالا نصفيا لأوما إلى السلطات الكمبودية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، سلمت السلطات التايلندية إلى حكومة بلدي ما يزيد على ١٢٠ قطعة فنية تاريخية نُهبت من معابد الخمير وصودرت في تايلند.

ولا تستطيع مملكة كمبوديا، وهي بلد من أقل البلدان نموا محدود الموارد، حماية تلك المواقع ومنع السرقات والتخريب المتعمد. ولذلك، فهي مدينة لأولئك الأشخاص ولتلك المؤسسات التي ساهمت، ولا تزال تساهم، في إعادة تراثنا الثقافي وحمايته.

ويؤكد وفد بلدي من جديد اقتناعه الراسخ بأن من الضروري تعزيز وتوسيع كل شكل ممكن من أشكال التعاون فيما بين جميع البلدان في إطار من الاحترام المتبادل، واحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بغية ضمان حماية الكنوز الأثرية والتاريخية والثقافية على الصعيد الدولي واستعادتها.

قطع صغيرة لكي يسهل تهريبها عبر الحدود. ولا بد أن نشير إلى أن عمليات القصف الجوي المستمر بشكل يومي على العراق من خلال مناطق حظر الطيران غير المشروعة أدت وتؤدي إلى تدمير العديد من المواقع الأثرية ومنها الكنائس والجوامع.

لقد سعى العراق جاهدا من خلال المنظمات الدولية وعن طريق الاتصالات الثنائية إلى استعادة آثار ومخطوطات موجودة في دول أوروبية اعترف بمقتونها بأنها هربت من العراق. إلا أنه وبالرغم من العديد من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد حق الدول في استعادة ممتلكاتها الثقافية ومنع الاتجار غير المشروع بها، فإن العديد من الدول التي اقتنت هذه الآثار ترفض الانضمام إلى الاتفاقيات ولا تبدي تجاوبا أثناء المفاوضات الثنائية معها من أجل إعادة الآثار إلى بلدانها الأصلية، ونعتقد أن هناك حاجة لأن يمارس المجتمع الدولي ومؤسساته دوره القانوني والأخلاقي من أجل إجبار سارقي الآثار دولا وأفرادا على رد ما سرقوه.

إن العراق في الوقت الذي يقدر فيه جهود منظمة اليونسكو لقيامها بتعزيز الوعي العالمي بهذه المشكلة ومساعدة البلدان على استرداد ممتلكاتها الثقافية، يدعو في الوقت نفسه، إلى تحسين الاتفاقيات الدولية الراهنة لحماية التراث الثقافي العالمي وتوفير المساعدة التقنية للدول التي تعاني من مشكلات كبيرة تتعلق بالاتجار غير المشروع بتراثها الثقافي، كما نأمل أن تواصل الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة في زيادة وعي المجتمع الدولي بالخسارة التي لا تعوض التي تلحق بالتراث الثقافي لبعض البلدان من خلال النهب والتدمير المستمرين لها، لأن هذه الخسارة تمثل في نهاية الأمر خسارة للثقافة العالمية وللأجيال وللإنسانية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء أننا، بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/54/L.47، سنبت في هذا المشروع في وقت لاحق، سوف يعلن عنه.

البند ١٠١ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

لقد ساهم العراق بدور فاعل في بناء الحضارة الإنسانية منذ أكثر من سبعة آلاف سنة ففيه نشأت أولى القرى الزراعية وفيه تشكلت أول نواة للدولة والمجتمع المدني وذلك في عصر دويلات المدن السومرية في الألف الرابع قبل الميلاد. وفيه تعلم الإنسان الكتابة. وظهرت على أرضه أولى التشريعات القانونية. وخطا الإنسان أولى خطواته في جميع العلوم والفنون. وتواصل دور العراق الحضاري عبر العصور، وكانت بغداد عاصمة الدولة العباسية هي منارة الإشعاع الحضاري لكل العالم.

إن هذا التاريخ الغني جعل من العراق مستودعا للكنوز التي خلفتها هذه الحضارات. وإن كل بقعة من بقاع العراق من الشمال إلى الجنوب تحكي قصة حضارة نشأت وترعرعت فيه وأعطت ثمارها للإنسانية جمعاء. ولهذا السبب أصبح العراق هدفا أساسيا لسرقة الآثار، سواء من جانب القوى التي استعمرته أو تلك التي تطمح إلى ضم آثاره إلى متاحفها. وبسبب النهب المستمر والمنظم لآثار العراق أصبحت المتاحف الأجنبية والمعارض الخاصة تزخر بهذه الآثار إضافة إلى المجموعات الخاصة التي يكتنيها تجار الآثار ومحترفي جمعها. وقد جاء العدوان العسكري عام ١٩٩١، والحصار الشامل المفروض على العراق ليضعف من عملية استنزاف مقتنيات العراق الثقافية والتراثية. فمن جانب أدى القصف الجوي لقوات التحالف والذي شمل جميع مواقع العراق، إلى تدمير كلي أو جزئي لكثير من المعالم الثقافية كالجوامع والكنائس والمواقع الأثرية. وكمثال على ذلك فقد ألقت الطائرات الأمريكية والبريطانية قنابلها على موقع للآثار في مدينة أور التاريخية، وهي المدينة التي شهدت مولد أبي الأنبياء سيدنا إبراهيم عليه السلام، وأحدثت حفرا كبيرة بلغت سعتها أحيانا أكثر من عشرة أمتار وبعمق يقارب أربعة أمتار. كما أحدثت إحدى الطائرات المهاجمة أكثر من أربع مائة ثقب في جانب واحد من هذا الموقع. واستعمل الجنود الأمريكيون حراهم لخلع بعض القطع الأثرية مما ترك ثقوبا وحفرا في جدران موقع أثري آخر في جنوب شرق مدينة أور.

ومن جانب آخر أدى استمرار الحصار والتدخل الأجنبي في شؤون العراق الداخلية إلى قيام تنقيبات غير شرعية للآثار وتهريب مستمر لها ولبقية مقتنيات العراق الثقافية كالقطع الفنية النادرة والمخطوطات كما أن الوسائل المستعملة في تهريب هذه القطع هي بحد ذاتها جريمة بحق التراث الإنساني إذ لا يتورع المهربون ولصوص الآثار عن تكسير المقتنيات الفنية والآثرية إلى

الدولي. فاجتمع القادة والممثلون رفيعو المستوى من أكثر من ١٥٠ بلداً في مؤتمر قمة من أجل الطفل، عقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وكان مؤتمر القمة إيداناً يجعل القضايا المتعلقة بالطفل تتصدر اهتمام ضمير البشرية.

واتفق مؤتمر القمة على عدد من الأهداف العالمية الطموحة للتسعينات. وشملت هذه الأهداف تخفيض معدل وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، بمقدار الثلث، وتخفيض معدل وفيات النفاس إلى النصف، وتخفيض عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة ٥٠ في المائة، وتمكين كل طفل من دخول المدرسة الابتدائية، وتحسين ٩٠ في المائة من الرضع في العالم، وحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بوجه خاص، ولا سيما في حالات الصراع المسلح.

ووضعت خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر مصلحة الأطفال في صلب مساعي التنمية التي يبذلها المجتمع الدولي. ونصت على ضرورة بلوغ الأهداف المحددة والممكن قياس كميتها، المسرودة في الخطة، بحلول عام ٢٠٠٠. وعياً اعتماد الخطة أمم العالم للتصدي للمشاكل التي يواجهها الأطفال، وجعلت أجزاء من الخطة عنصراً أساسياً في برامج التنمية في الأغلبية الساحقة من البلدان. وبيّن استعراض شامل في منتصف المدة، عقد في عام ١٩٩٦، أن بلداناً كثيرة أحرزت تقدماً كبيراً في سبيل بلوغ الأهداف المحددة من أجل حماية الطفل ونمائه ومصالحته.

غير أنه لا يفوتني أن أشير إلى أن التصديق الذي يكاد يكون شاملاً على اتفاقية حقوق الطفل أسهم كثيراً في تحقيق هذه الأهداف. وبالمثل فإن اللجنة المعنية بحقوق الطفل أدت دوراً هاماً في دفع قضية الطفل قدماً بتشجيعها على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

لقد اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دائماً بدور رائع في النهوض برقاء أطفال العالم. ونحن نقدر تقديراً بالغاً الدعم المقدم من اليونيسيف لأعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ولا سيما المساعدة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ خطط عملها الوطنية. وقدمت وكالات ومنظمات أخرى أيضاً مساهمة هامة في تعزيز رقاء الأطفال. ونعرب عن عميق تقديراتنا لها وكذلك لالتزامها وتفانيها من أجل رقاء الأطفال.

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

مشروع القرار (A/54/L.51)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة والثلاثين، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أن تنظر مباشرة في جلسة عامة في البند الفرعي (أ) المعنون "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، من البند ١٠١ من جدول الأعمال "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، الذي كلفت به اللجنة الثانية، على أساس ألا ينظر في الجلسة العامة إلا في الموضوع المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل".

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مشروع قرار صادر في الوثيقة A/54/L.51 بعنوان "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١".

وأعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/54/L.51.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١". وأود في البداية أن أبلغ الجمعية أنه منذ نشر أحدث مشروع للقرار انضم عدد آخر من البلدان إلى مقدميه. وبالإضافة إلى البلدان المائة واثنين المدرجة في مشروع القرار انضمت إلى مقدميه أرمينيا، إرتيريا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، انتيغوا وبربودا، أندورا، البرازيل، سري لانكا، السنغال، السودان، غابون، مدغشقر، موناكو، الهند. وبذا يصبح المجموع الكلي لمقدمي المشروع ١١٦ بلداً. وأود أن أعلن أيضاً أن اسم الولايات المتحدة قد أدرج خطأً في قائمة مقدمي المشروع؛ والولايات المتحدة لا تشترك في تقديم مشروع القرار.

قبل عشرة أعوام أصدر رؤساء دول أو حكومات باكستان والسويد وكندا ومالي ومصر والمكسيك نداءً لعقد مؤتمر قمة للنظر على أعلى مستوى سياسي في حالة أطفال العالم. وحظيت الفكرة بتأييد كاسح من المجتمع

استفادة جميع الأطفال من الالتزامات التي قطعها زعماء العالم في مؤتمر القمة.

وبغية توفير زخم جديد وقوي لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، اقترح مقدمو مشروع القرار A/54/L.51، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة سنة ٢٠٠١، على أعلى المستويات، لإجراء استعراض العشر سنوات من تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة. وسيسبق انعقاد الدورة الاستثنائية تنظيم عدد من المناسبات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

ومشروع القرار المقدم لهذه الهيئة من أكثر من ١١٥ دولة يشدد على ضرورة تجديد الالتزام بالأهداف المتفق عليها ووضع جدول إطار زمني للعمل في المستقبل من أجل رفاه الأطفال. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي برمته سيقدم دعمه الكامل للعملية التحضيرية التي تؤدي إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن أكثر من ١٢٠ مليون طفل يضافون كل عام إلى عدد السكان في العالم. ومن أسف أن معظم هؤلاء المواليد الجدد يولدون لأسر فقيرة. ولذا فإن حالة الغالبية الساحقة من الأطفال هي الآن أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم مجدداً بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأن يتخذ المبادرات الضرورية لتحسين حياة مئات الملايين من الأطفال الذين يترعرعون في حالة من الفقر المدقع. والضمير يرفض، ونحن نعيش في عالم يزخر بالموارد، أن يعاني هذا العدد الكبير من الأطفال بهذا الشكل المؤلم. ويجب على هذه الهيئة أن توجه نداءً واضحاً بأن الحالة الراهنة غير مقبولة ولا يمكن أن يسمح باستمرارها. وإننا ندين بذلك لأطفالنا.

وإنني أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/54/L.51.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في نيويورك عام ١٩٩٠، والذي حضره رئيس دولة السنغال، فخامة الرئيس عبدو ضيوف، كان مؤتمراً تاريخياً لم يسبق له مثيل. لقد كان مؤتمراً تاريخياً من حيث وزن المشاركين ومستواهم الرفيع. وكان تاريخياً أيضاً من حيث النتائج التي توصل إليها.

لقد تم إحراز تقدم، ولكن لا يزال متعيناً تحقيق الكثير. ومن بين التحديات الكبرى التي تواجهنا اليوم إزالة الفوارق الكبيرة في ظروف ونوعية المعيشة المتوفرة للأطفال من مختلف مناطق العالم. وكانت وتيرة التقدم في هذا المجال بطيئة جداً في بعض المناطق، وبخاصة في منطقتي أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء وفي جنوب آسيا، حيث تحدث فيهما ثلاثة أرباع مجموع وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة. وكذلك تم تحقيق تقدم محدود صوب الأهداف الموضوعية لتحقيق مستويات تغذية أفضل، وخفض وفيات النفاس، والتعليم الأساسي وتعليم الطفلات.

وبذل معظم بلدان العالم جهوداً جبارة طيلة العقد المنصرم لتحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر القمة. وإن عجزها عن تحقيق النتائج المرجوة بصورة كاملة كان لأسباب خارجة عن إرادتها وبسبب افتقارها أساساً إلى الموارد اللازمة. والعلاقة الوثيقة بين التقدم الذي تحقق بشأن مسائل تتصل بالأطفال والمكاسب التي تحققت في إنجاز الأهداف العامة للتنمية أصبحت واضحة أيضاً إبان العقد الماضي. وفي اعتقادنا أن هذين الهدفين يكملان أحدهما الآخر ويجب متابعتهما في وقت واحد.

ومن المسلم به عموماً أن البلدان النامية لم تتمكن بسبب عبء الدين الثقيل، من تخصيص موارد كافية لتحقيق الأهداف والأغراض التي حددها مؤتمر القمة. فعبء الديون الضخم والمتزايد باستمرار وخدمة الديون، كان لهما تأثير ضار على الأهداف التي حددها مؤتمر القمة. ومن دون التخفيف من عبء الدين، فإن الاحتمال ضئيل بأن يتم تنفيذ السياسات الوطنية تنفيذاً تاماً أو أن يتم تحقيق أهداف القمة في أي وقت قريب. ومن شأن التخفيف من عبء الدين على نطاق واسع وشطب الديون أن يؤدي إلى الإفراج عن الموارد للبدء بشن حرب ضد الفقر وإعادة توجيه الموارد التي تمس الحاجة إليها لحل المشاكل التي يواجهها الأطفال.

بيد أنه يجب ألا يقيّم نجاح مؤتمر القمة على أساس إنجاز أو عدم إنجاز أهدافه. ذلك أن تأثيره كان عميقاً حقاً. فقد أوجد تفهماً جديداً للمشاكل التي يواجهها أطفال العالم ومهد السبيل أمام قيام شراكات جديدة بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية للسعي إلى تحقيق هدف متشاطر ونبيل. ويجب على المجتمع الدولي أن يستند إلى الزخم الذي ولدته القمة، ويجب أن تضاعف الجهود لضمان

والجمعيات، والمجموعات الأخرى التي تعمل من أجل الطفل.

وقد حددت خطة العمل الوطنية لدينا الأهداف ذات الأولوية التالية: تحقيق زيادة بنسبة ٨٠ في المائة في عمليات التطعيم بستة لقاحات في إطار برنامج التحصين الموسع؛ القضاء على كزاز المواليد؛ وخفض معدل الوفيات الناجمة عن مرض الحصبة بنسبة ٩٥ في المائة وخفض معدل الإصابة بالمرض بنسبة ٩٠ في المائة؛ والقضاء الفعلي على نقص فيتامين (أ)؛ وتعميم معالجة الملح باليود؛ والوصول بمكافحة أمراض الإسهال باستخدام الإمهاء الفموية إلى نسبة ٨٠ في المائة؛ والقضاء على داء دودة غينيا (داء الحبيات) بعقد مجالس حرب برئاسة الدولة؛ وزيادة النسبة العامة للتحاق بالمدارس من ٥٨ إلى ٦٠ في المائة ونسبة التحاق البنات إلى ٤٢ في المائة؛ وتوفير مياه الشرب المأمونة لما نسبته ٦١ في المائة من السكان وزيادة معدل تنقية المياه إلى ٤٦ في المائة؛ وتحسين الظروف التي يعيش ويتعلم فيها ٢٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس القرآنية.

إن عقد دورات برلمانية ضمت متكلمين من برلمان الأطفال قد أسهم بقدر كبير في تحقيق إدراك أفضل للحاجات المحددة للأطفال وفي النشر الواسع للمعلومات عن حقوق الطفل. ويصدق ذلك أيضا على الأحداث الخاصة المعنية بالأطفال، بما في ذلك حفل الأطفال الذي يحضره سنويا رئيس الدولة؛ ويوم الطفل الأفريقي، الذي يحتفل به سنويا يوم ١٦ حزيران/يونيه؛ وأسبوع الطفل.

لقد أحرزت حكومتنا، عن طريق البرامج الوطنية لمكافحة الفقر للتغذية المجتمعية، وبمساعدة اليونيسيف والبنك الدولي والشركاء الآخرين في التنمية، تقدما هاما في مجال حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

وفيما يتعلق بوجه خاص بالأطفال العاملين، يسرني أن أشدد على أن بلدي، السنغال، قد صادق على الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيتها رقم ٥ بشأن السن الدنيا في الصناعة، والاتفاقية رقم ٦ بشأن عمل الأطفال، والاتفاقية رقم ١٠ بشأن السن الدنيا في الزراعة، والاتفاقية رقم ٢٩ بشأن السخرة، والاتفاقية رقم ٣٣ بشأن السن الدنيا في الأعمال غير الصناعية، والاتفاقية رقم ٨١ بشأن التفتيش على العمل.

وبعد مرور عامين، عقد في داكار، السنغال، المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى الأطفال الأفارقة، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، شهد العام ١٩٩٠ في شهر تموز/يوليه اعتماد الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل.

وإن الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائهم وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ يجب أن تشكل الأساس للسياسات الوطنية لبلداننا فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

وهكذا اعتمد المؤتمر العالمي من أجل الطفل الأهداف السبعة التي يتعين تحقيقها خلال العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠، وهي خفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث، وخفض معدل وفيات النفاس إلى النصف؛ وخفض معدل سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف؛ وتعميم الحصول على مياه الشرب المأمونة؛ وتعميم توفير التعليم الأساسي؛ ومساعدة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، خاصة في حالات الصراع المسلح.

وقد دعت خطة برنامج العمل العالمية البلدان المانحة والبلدان النامية إلى إيلاء أولوية عليا في ميزانياتها لتحقيق رفاه الأطفال، وخاصة في إطار مبادرة ٢٠/٢٠. ويسعى بلدي، السنغال، جاهدا بغية تنفيذ الأهداف عن طريق خطة العمل الوطنية من أجل الطفل، التي اعتمدت في تموز/يوليه ١٩٩١، بعد مؤتمر القمة بأقل من سنة. وتستهدف هذه الخطة مجالات متنوعة، مثل الاقتصاد، والصحة، والمياه، والمرافق الصحية، والدعوة، والإعلام، والمسائل القانونية.

علاوة على ذلك، أخذت جميع هذه المجالات في الاعتبار في مختلف برامج الخطة التنفيذية التي تربط بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ودولة السنغال. وبالتالي، أنشأت حكومة بلدي، بالتعاون مع اليونيسيف، عددا من البرامج والمشاريع، بما فيها برنامج للأطفال والشباب والمرأة؛ ومشروع لإنشاء مراكز مجتمعية لرعاية الطفل ونمائهم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وبرنامج ثقافي للأطفال والشباب ينطوي على إنشاء مكتبات ووضع برامج دعم للمدارس القرآنية (الكتّاب) وللأطفال العاملين؛ وبرامج دعوة من أجل الأطفال؛ وبرامج دعم للمنظمات غير الحكومية،

تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وكما تعلم الجمعية اتسمت فترة التسعينات بالصعوبة بوجه خاص بالنسبة لأفريقيا ولأقل البلدان نمواً. فقد شهدنا انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بمعدلات هائلة. ومعدل الديون الباهظ، وبطء معدل الاستثمار المباشر الأجنبي، والعقبات المختلفة العديدة التي تعترض وصول صادراتنا إلى الأسواق العالمية والقيود التي تفرضها عضويتنا في منظمة التجارة العالمية والآثار غير المتوقعة وغير المرغوب فيها للعولمة - كل هذه العوامل وعوامل عديدة غيرها، بما في ذلك الصراعات المسلحة، والأزمات الإنسانية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، كان لها أثر سلبي على تنفيذ خطة العمل العالمية وخطط العمل الوطنية من أجل الطفل.

وحتى وإن كان من الراسخ أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة تقع على الحكومات الوطنية، فمن المهم أن نشدد على دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في تعبئة الموارد والدعم للجهود الوطنية للبلدان الفقيرة والمحرومة.

ويأمل بلدي، السنغال، في أن توفر لنا التقييمات الوطنية والمؤتمرات الإقليمية التي ستعقد للتخضير للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فهما أفضل للعقبات التي صودفت في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، حتى يمكن تحديد أفضل الطرق والوسائل، والمبادرات الجديدة للإسراع في تنفيذ الالتزامات.

وسيكون المنتدى العالمي للتربية، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في بلدي، مرحلة هامة في تقييم الوضع التربوي في أنحاء العالم. وسيركز تركيزاً خاصاً على التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق هدف التربية للجميع والتعليم الشامل.

ولذلك نأمل في أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للمجتمع الدولي فرصة لتجديد التزامه تجاه الأطفال، باعتماد خطة عالمية جديدة عملية المنحى.

وفي عام ١٩٩٧، اعتمدت السنغال مدونة عمل جديدة، حيث رفعت سن الدنيا للعمل من ١٤ إلى ١٥ سنة. كما أن برنامج التعاون بين حكومة السنغال واليونسيف للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ يجري تنفيذه، وهناك مشروع تم التخطيط له لدعم الأطفال العاملين والأطفال المشردين. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في السنغال قد أذنا للتو لرئيس الجمهورية بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، المعتمدة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والمتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء الفوري عليها.

وأود أن أضيف أن بلدي قد صادق أيضاً في عام ١٩٩٨ على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه؛ وفي شباط/فبراير عام ١٩٩٩، صدق بلدي على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أجاز قانون يعاقب على ختان الإناث، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والاعتداء، والعنف ضد الزوجات، والتحرش الجنسي.

إن حكومتي، في إطار خطتها الوطنية للتوجه الاقتصادي والاجتماعي وخططها القطاعية، تعمل جاهدة على تهيئة بيئة مؤاتية للمساواة في الفرص بين الجنسين وللقضاء على الفوارق بين الجنسين في ميدان التعليم، ويسعدنا اليوم أن معدل التحاق البنات بالمدارس في السنغال يتقدم بنسبة ٨,٦ في المائة، وبوتيرة أسرع من معدل التحاق الأولاد الذي يبلغ ٦,١ في المائة. وتعتبر حكومة بلدي خفض وفيات الأطفال ووفيات الرضع أولوية قصوى، فضلاً عن خفض المقياس التركيبي للخصوبة، حيث يتم ذلك تحديداً بمضاعفة جهودها في مجال تنظيم الأسرة، ومحو الأمية الوظيفي للنساء، والتحاق الفتيات بالمدارس. وعلاوة على ذلك، نحن ندعم جهود اليونسيف والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال وبأثر الصراعات المسلحة على الأطفال. ويؤيد بلدي أيضاً رفع السن الدنيا للتجنيد في القوات المسلحة إلى ١٨ سنة ويرحب بقيام اليونسيف بإعداد خطة للسلام وأمن الأطفال.

إن بلداننا النامية قد التزمت بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في سياق من الصعوبات الرئيسية وفي إطار تحمل عبء القيود المتأصل في

إلا أن كل هذه الجهود لتهيئة بيئة آمنة للأطفال وللمتابعة الفعالة تفترض مسبقاً حل عدة مسائل صعبة، بما فيها المسألة الشائكة المتعلقة بصحة الرضع.

للأسف، يجب الاعتراف بأن الحالة الصحية للأطفال في بوركينا فاصو كما في معظم البلدان الأفريقية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة الصحية لأمهاتهم ولم تتغير كثيراً منذ ١٩٩٤. وهذا يرجع أساساً إلى بعض الأمراض المستوطنة، مثل التهاب السحائي والمalaria. كما أنه يرجع أيضاً إلى سوء التغذية، وإلى ضعف قدرتنا الشرائية بصورة عامة. وهذا يفسر معدلات الوفيات المرتفعة بين الأطفال والرضع. وفي ١٩٩٥ اعتمدت الحكومة خطة من أجل أمومة خالية من المخاطر، لخفض معدل الوفيات بين الرضع وبين الأمهات أثناء النفاس.

وبالإضافة إلى هذا، فيما يتعلق بمجالي النظافة والصحة، فإن مستوى استهلاك مياه الشرب لا يزال غير كاف، رغم جهود الخدمات العامة لسد الاحتياجات بشكل أفضل. والوضع لا يدعو إلى الارتياح أيضاً في مجال التصحيح.

ولا بد لنا أن نضيف بطبيعة الحال إلى هذه الخلفية القائمة الآثار السلبية لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن الإيدز وفيرس نقص المناعة البشرية مشكلة صحية عامة في بوركينا فاصو، حيث يقدر معدل العدوى بـ ٧ في المائة. كما أن اليتامى بسبب الإيدز يتزايد باستمرار. وبالتالي شكلت الحكومة، بغية معالجة المشكلة لجنة وطنية لمكافحة الإيدز. واستراتيجية هذه اللجنة تولي أولوية لتزويد مجموعات الشباب والنساء، على وجه الخصوص، بالمعلومات والتثقيف والاتصال بشأن الأمور الصحية.

وأخيراً، بالرغم من الإطار الاقتصادي الصعب، فإن توفير التعليم ازداد في بوركينا فاصو. وزاد عدد المدارس من ٢ ٩٧١ في عام ١٩٩٤ إلى ٣ ٥٦٨ في عام ١٩٩٧. وخلال نفس الفترة، زاد المعدل الشامل للانتظام في المدارس من ٣٣,٩ في المائة إلى ٣٧ في المائة، وزادت نسبة التلميذات أيضاً. وهدفنا هو ضمان أن يكون المعدل الشامل للانتظام في المدارس ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، بما في ذلك ٥٠ في المائة بالنسبة لحضور البنات، وزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في معدل معرفة القراءة والكتابة.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): إن أحد الأهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال المقبلة. وهذا يعني أن مستقبل الأطفال، أطفالنا، يثير قلق المجتمع الدولي البالغ وأننا جميعاً مشتركون في محنتهم. ولذا قررت الأمم المتحدة، مدفوعة بهذا الشعور بالقلق، تكريس اهتمام خاص للأطفال بعقد مؤتمر القمة العالمي للطفل منذ عشر سنوات في ١٩٩٠.

وبلدي، بوركينا فاصو، شأنه شأن بلدان كثيرة يدرك ما يتعرض للخطر، شارك في هذه الاجتماعات، التي أرسيت الأساس لتفهم أكبر وإدارة أفضل لمشاكل الطفل.

ماذا كانت النتائج؟ هذا هو هدف الاجتماع في ٢٠٠١: تقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي، بعد عشر سنوات من انعقاده.

إننا نعرف أن الخبرات الوطنية في هذا المجال ينبغي أن توجه العمل الدولي. ولذلك أود أن أبين بإيجاز القليل من المبادرات التي اتخذها بلدي في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي.

أولاً، على الصعيد السياسي، اسمحوا لي بأن أؤكد أن بوركينا فاصو وقعت وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى هذا، أصبحت منذ ١٩٩٥ عضواً في لجنة حقوق الطفل.

وعلى الصعيد المؤسسي، بالإضافة إلى التدابير العامة التي نفذت فعلاً والتي وردت في التقرير المبدئي، اعتمد بلدي أيضاً تدابير أخرى. وهذه تتضمن إنشاء آلية - اللجنة الوطنية لمتابعة وتقييم خطة العمل الوطنية من أجل الطفل - عهد إليها بمهمة تنسيق المتابعة وتقييم جميع الأعمال المتخذة للنهوض بالطفل ونموه؛ وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات، في ضوء الخطر الحقيقي الذي يمثلته هذا الوبال بالنسبة للطفل.

وعلى المستوى القضائي، اعتمد قانون عقوبات يعرف مخالفات جديدة، من أجل زيادة حماية المصالح الأساسية للطفل. وهذه المخالفات تتعلق، على وجه الخصوص، بالزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والاعتداء الجنسي على الأطفال، التي يعاقب عليها القانون الآن بشدة.

ورغم التقدم المحرز أثناء العقد الماضي، ينبغي أن يكون قد اتضح الآن أن بلوغ الأهداف الموضوعية لعام ٢٠٠٠ سيكون مهمة صعبة جدا. وهناك عوامل كثيرة أسهمت في هذا التقدم البطيء. فالأزمات الاقتصادية العالمية، وعبء الدين في كثير من البلدان النامية، وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وتزايد الصراعات والاضطرابات، وانتشار فيروس المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كلها عوامل تسببت في تحويل الموارد عن خدمة الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية، ونقص القدرات الضرورية، وانعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، كانت أيضا بين العوامل التي تسهم في ذلك.

غير أن هذا ليس الوقت الذي نترك فيه التشاؤم يغلبنا. بل إنه الوقت الذي يتعين فيه تحليل العقد الماضي لاستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الكفيلة بتجديد وتعميق التزامنا بتحقيق أهداف القمة العالمية. وعلى زعماء العالم أن يتخذوا موقفا، ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك وحدهم. فالمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والأطفال بالطبع، يجب أن يكونوا جميعا على استعداد للعمل معا. وفي هذا الصدد، يجب علينا جميعا أن نجدد التزامنا بالقضاء على الفقر.

والنرويج ستساهم، مع الشركاء الآخرين، في ضمان نتيجة ناجحة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١، التي ستستعرض وتقيم ما تحقق من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويتضمن ذلك المشاركة في تقييم الأهداف، وتحليل النتائج، وزيادة الوعي والالتزام، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات.

إلا أن الدورة الاستثنائية ينبغي ألا تكون فرصة لمجرد النظر إلى الماضي. فالأهم من ذلك أن نتطلع إلى المستقبل. ويجب أن نضع استراتيجيات تيسر التحقيق الكامل للأهداف الحالية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف جديدة في المجالات ذات الأولوية. ويجب أن يضطلع جميع الشركاء بدور نشط في هذه العملية ضمانا لنجاحها.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
تؤدي قرارات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

ومما لا شك فيه، أن تقدما هاما أحرز في السنوات العشر التي مرت منذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية حيث لا يزال الفقر قائما. وهذا هو سبب تأييدنا القوي ومشاركتنا في تقديم مشروع القرار A/54/L.51 الذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، بغية إعادة تقييم المنجزات، والتعهد بالتزامات جديدة لمساعدة الأطفال وللنظر في أنشطة يضطلع بها خلال العقد القادم.

ونحن جميعا ملتزمون بتحقيق النجاح لهذه الدورة الاستثنائية. ومن هذه الزاوية، نود أن نشاهد الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تقوم بذلك حتى يكون لها أثر عالمي شامل.

إن مستقبل عالمنا سيكون في أيدي أطفالنا. فلنتأكد من أن نكون على مستوى المسؤولية وجديرين بها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): كان عام ١٩٩٠ عاما هاما جدا بالنسبة لحقوق الطفل. ففي ٢ أيلول/سبتمبر من ذلك العام، بدأ نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي وقت لاحق من نفس الشهر، اجتمع زعماء العالم في الأمم المتحدة لحضور مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأسفر ذلك العام عن مجموعة من الوعود، والالتزامات، والأهداف، والحقوق للأطفال. وبعد مرور عقد، حان الوقت لكي نحدد كم من الوعود والالتزامات أسفر عن إجراء تحسينات ملموسة للأطفال، ولكي تضاعف جهودنا لكي نحقق المزيد من التقدم.

ولقد تحقق الكثير للأطفال في السنوات العشر الماضية. وأعظم إنجاز هو الإدراك والقبول المتزايدين على الصعيد العالمي لحقيقة أن للطفل حقوقا. فلم يعد ينظر إلى الأطفال على أنهم مجرد مستفيدين من المعونة. فالطفل فرد له الحق في البقاء، وفي التنمية، بما في ذلك الحق في تعليم ذي نوعية جيدة، وفي الحماية من الإساءة في المعاملة أو الإهمال، وفي المشاركة في العمليات التي تمسه. وهذا منطبق على كل طفل فرد يولد في أي مكان في العالم. وقد التزمت الدول الأعضاء بكفالة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها وذلك عن طريق تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل.

توصيات محددة للمستقبل، وأن تحدد استراتيجية المجتمع الدولي للعقد التالي.

ويلاحظ الوفد الروسي بأسف عميق أنه، رغم طلباتنا الملحة، فإن واضعي مشروع القرار A/54/L.51 المقدم في إطار البند قيد النظر اليوم، لم يضمنوا الشفافية والانفتاح في المشاورات بشأن مشروع القرار هذا. وقد علم وفد بلادي بهذا المشروع، تحديدا عشية تقديمه إلى الأمانة العامة لنشره. ورغم أننا لم نشارك في عملية مناقشة مشروع القرار هذا، فقد كنا مستعدين، بروح حسن النية، لمناقشة شواغلنا مع مقدمي المشروع. وقد قدمنا تعديلاتنا للمشروع إلى واضعيه واقترحنا إجراء مشاورات مفتوحة العضوية لمناقشة هذه التعديلات ومشروع القرار بصفة عامة. وللأسف لا بد لنا أن نذكر، أنه تم تجاهل طلبنا، وأن شواغلنا لم تظهر في مشروع القرار A/54/L.51.

إن التعديلات التي اقترحناها لم تكن مجرد تعديلات تحريرية، كما أنها لم تكن تعكس أولوياتنا الوطنية فحسب. لقد كان بعضها يتعلق بعدد من الأسئلة الموضوعية التي ظلت، للأسف، لم يرد عليها. وبالتحديد، نحن لم نتلق توضيحا كافيا بشأن عقد دورتين للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٠، واجتماعات أخرى في ٢٠٠١.

لقد ووفق في القرار ١٨٦/٥١ على عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ٢٠٠١ وعلى تأجيل النظر في الأعمال التحضيرية لها إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. والقرار ١٩٣/٥٣ أيضا أجل مرة أخرى النظر في هذه المسألة إلى الدورة الرابعة والخمسين. ونحن نضم أن هذه المناقشة جارية الآن. ووفقا للممارسة المعتادة، يتوفر للوفود عادة بعد المناقشة العامة الوقت والفرصة لتدرس وتقيم بهدوء المقترحات المطروحة. واليوم، يبدو أنه لم تتوفر لنا تلك الفرصة.

إن الوفد الروسي يعلق الأهمية القصوى على تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للطفل. وهذا بالتحديد هو السبب في أننا نريد مناقشة هامة لمشروع القرار. لكننا حرمنا من تلك الفرصة. والمقترحات التي قدمناها إلى مقدمي مشروع القرار لم توضع موضع الاعتبار في النص، ولم نتلق أي ردود على العديد من الأسئلة التي طرحناها.

المعقود عام ١٩٩٠ دورا موجهها أساسيا لأنشطة الاتحاد الروسي لصالح أطفاله. ولهذا يهتم بلدي بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وفي السنوات القليلة الماضية، نفذت روسيا تغييرات أساسية في نظام حماية حقوق الطفل على ضوء الوقائع الاقتصادية - الاجتماعية الجديدة. وقد وضعت الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تأخذ بها الدولة لتحسين حالة الأطفال حتى عام ٢٠٠٠ في خطة عمل وطنية من أجل الطفل، وأقرت بمرسوم من الرئيس. وكفل اعتماد قانون اتحادي في عام ١٩٩٨ بشأن الضمانات الأساسية لحقوق الطفل في الاتحاد الروسي أن تكون أهداف سياسة الدولة بشأن الطفل، والمبادئ التوجيهية الأساسية لكفالة حقوق الطفل في روسيا، محددة بتشريعات.

وقد مكنت الجهود الحثيثة من عكس الاتجاهات السلبية وتخفيض معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة من العمر، إلى حد كبير. وقد أعيد تنشيط نظام تحصين الأطفال. وقد ساعدنا تنفيذ برنامج اتحادي للأطفال المعوقين وبرامج إقليمية مماثلة في منع حالات الإصابة بالعجز أثناء الطفولة. ويوفر القانون الاتحادي بشأن المبادئ الأساسية للضمان الاجتماعي الإلزامي، الذي اعتمد هذا الصيف، الضمان التشريعي لحق الطفل في المعالجة وتحسين الصحة في المصحات والمنتجعات على نفقة صناديق الضمان الاجتماعي، التي تعتبر بالغة الأهمية لتمويل أنشطة الترفيه الصيفي للأطفال وتحسين صحتهم.

ونحن، في نفس الوقت، ندرك أن مشاكل مرحلة الانتقال في الإصلاح الاقتصادي - الاجتماعي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يمكن أن تؤثر على الأطفال بطرق شديدة الإيلام. ويسفر ذلك عن مشاكل أسرية، والتيتيم، والتشرد للأطفال، وعن انحراف الأحداث، والاستغلال الاقتصادي والجنسي للأطفال.

ونحن نرى بوضوح المشاكل التي لم تحل، وضخامتها، وتعقيدها. ولهذا السبب نتوقع أن تستعرض الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التقدم المحرز طيلة العقد الماضي، بما فيه الدروس المستفادة؛ وأن تحلل العوامل الرئيسية المعيقة لهذا التقدم. ونحن نأمل في أن نقيم ما تبقى من مشاكل ومن قضايا رئيسية، وأن تعد

الولايات المتحدة العمل مع الدول الأخرى لدعم حقوق ورفاه أطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلبت ممثلة كوستاريكا الكلمة لإثارة نقطة نظام.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): إنها ليست على وجه الدقة نقطة نظام، ولكنه بيان قصير.

إن كوستاريكا مقدمة متحمسة لمشروع القرار A/54/L.51 الذي اعتمدناه توال، فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للطفل. ونحن نلاحظ أن الفقرة ١٢ تدعو لجنة حقوق الطفل إلى المشاركة في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية. وكوستاريكا تعتبر أنه لو كان للجنة حقوق الطفل ١٨ خبيراً بدلاً من عشرة خبراء فقط لكانت مشاركتها وتعاونها أكثر فعالية وقيمة.

ولهذا السبب، طلبت الكلمة لأحث بصدق واحترام الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل على الرد على الرسالة التي وجهها إليها الأمين العام وفقاً للمادة ٥٠ من الاتفاقية فيما يتعلق بتعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ بهدف زيادة مجموع أعضاء لجنة حقوق الطفل إلى ١٨ عضواً، حتى يمكن سريان التعديل.

لقد اعتمد ذلك التعديل دون تصويت في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد بدعوة من الأمين العام وفقاً لأحكام الاتفاقية يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وبعد ذلك، وافقت الجمعية العامة أيضاً يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ على التعديل دون تصويت بقرارها ١٥٥/٥٠.

لقد صدق على الاتفاقية عدد من الدول يجعلها عالمية تقريباً. ومن الضروري رد ثلثي الدول الأطراف، أو ١٢٦ دولة بشكل إيجابي لكي يسري نفاذ التعديل. إلا أنه لم يتلق إلا ٦٤ رداً. وسيشعر وفد بلدي بامتنان عظيم لو كان بوسع الدول الأطراف أن ترد رداً إيجابياً على الأمين العام، كما فعلت فعلاً في مؤتمر الدول الأطراف وفي

إن وفد بلدنا لن يعارض اعتماد مشروع القرار هذا، بطبيعة الحال، إذا رغبت الجمعية في اعتماده. إلا أننا نود أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة لأن مناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية أجريت بطريقة لا تتسم بالشفافية وعلى نحو يتعارض مع ممارسات وتقاليد ثابتة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك المناقشات. ونحن نرى أن هذا لا يسهم في بداية حسنة للعملية التحضيرية، كما أنه لا يضيف عالمية إلى المشاركة في الدورة الاستثنائية والإعداد لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند الفرعي. وقبل الشروع في البت في مشروع القرار A/54/L.51، أود أن أعلن أنه منذ عرضه أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي المشروع: الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، فيرغيزستان، الكامبيون، كوت ديفوار، الكونغو، موريتانيا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.51. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٣/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يرغب في التكلم شرحاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ توال.

السيد أورتيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤكد الأهمية الكبرى التي توليها الولايات المتحدة لتعزيز وحماية حقوق جميع الأطفال في أنحاء العالم. ونحن نتطلع إلى المشاركة النشيطة في اللجنة التحضيرية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ونرحب بتقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ الإعلان العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للطفل. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للطفل نفسه فرصة قيمة لإعادة تعزيز جهودنا الجماعية لصالح أطفال العالم.

ويود وفد الولايات المتحدة أيضاً أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد تفسيرنا للفقرة الثالثة من الديباجة. إننا نفسر هذه الفقرة بأنها دليل على تأييد دول كثيرة للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية حقوق الطفل، وننضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار. وستواصل

لقد ذكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في الجمعية العامة نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، التحديات التي تمثلها تركيبة العالم اليوم. وسأل عما إذا كان هناك من هو في وضع أفضل من منظومة الأمم المتحدة لتوفير الزخم لمواجهة التحديات، وإيجاد حلول للمشاكل وتقديم علاجات للنزاعات؟ وسأل عما إذا كان هناك من هو في وضع أفضل من أسرة الأمم المتحدة للخروج بأشكال جديدة من التعاون مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية؟ ومن هو الأقدر من الأمم المتحدة على أن يجسد بشكل أفضل فكرة التضامن بين الدول التي تنعم بالثراء والدول التي تعاني من المديونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي؟

وقام الزعماء الأفريقيون تدفعهم بقوة هذه القنوات، واقتناعا منهم أيضا بالدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة لإصلاح النظم القائمة والنهوض بالمثل العليا للسلم والتنمية والتضامن الدولي، بتجديد التزامهم بهذا التعاون في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدوه في الجزائر العاصمة وأعلنوا مجددا إيمانهم بمساهمتها في تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا وبالدور الذي تضطلع به بوصفها قوة دافعة لتعبئة المجتمع الدولي لصالح تنمية القارة.

وقد قدم الأمين العام، في تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونحن نشكره على ذلك - وصفا شاملا للأعمال المنفذة على مر العام الماضي، سواء ما قامت به الأمانة العامة أو مختلف برامج ووكالات الأمم المتحدة، ونحن نشكره على ذلك. ويصف التقرير سلسلة من الإجراءات التعاونية التي اتخذت بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية والتي ألهمتني الأفكار التي أود أن أتشاطرها معكم.

أولا، أهم مهماتنا في هذا الصدد، هو التعاون في منع نشوب الصراعات والمحافظة على السلام. وقد شهد عام ١٩٩٩ تعاونا وثيقا تطور بشكل تدريجي بين أمانتي المنظمتين بهدف احتواء الصراعات في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبين إثيوبيا وإريتريا؛ وفي هذه الحالة الأخيرة، أدى التشاور على أعلى مستوى، إلى مساهمة الأمم المتحدة في وضع الترتيبات التقنية الرامية إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصراع بين هذين البلدين. وفي مناسبة أقرب، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى اللجنة

الجلسة العامة للجمعية العامة، حتى يمكن بدء سريان التعديل عند بداية الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلمة الوحيدة تعليلا للتصويت بعد التصويت، وكذلك إلى المعلومات والتعليقات التي قدمها توا وفد كوستاريكا.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٠١ من جدول الأعمال.

البند ٣١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/54/484)

مشروع القرار (A/54/L.38)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليتولى تقديم مشروع القرار A/54/L.38

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني بصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن أتكلم في هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن بلدي، شأنه شأن كل دول أفريقيا، يعلق بوضوح أهمية خاصة على هذا التعاون الذي شهد في السنوات الأخيرة تطورا مستمرا والذي أصبح يشمل الآن العديد من ميادين عمل المنظمين، سواء في حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات أو المساعدة الإنسانية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أن هذا التعاون يتجاوز اليوم الإطار الضيق للتعاون المؤسسي بين منظمتين حكوميتين دوليتين، ويتزايد باستمرار بغية التكيف بشكل أفضل مع التحديات العديدة التي تواجه المنظمة الأفريقية ودولها الأعضاء. وبغية المساهمة بإصرار أكبر في معالجة تطلعات أفريقيا، ويأخذ في الاعتبار في الوقت ذاته إعادة انتشار وإعادة ظهور مجموعة من المشاكل في القارة وآثار مسيرة العولمة التي لا تقاوم والتي تمس كل مجالات النشاط البشري وتترك بصماتها على العلاقات الدولية الحالية والمقبلة.

بأجزاء أخرى من العالم حيث يظهر مجلس الأمن المزيد من المثابرة والمبادرة.

وفي رأينا أن أشكالاً مختلفة من التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بما في ذلك أجهزتها ووكالاتها وبرامجها المختلفة، ينبغي أن تكون بصورة فعالة ومنتظمة في الميدان، باعتبارها تعبيرا واضحا عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإرادة دولية يتكرر الإعراب عنها بشكل مستمر.

وهذا صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بصورن السلم والأمن في العالم، الذي يدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن، ويتطلب موارد مالية وسوقية كبيرة بصفة خاصة تتجاوز بكثير الموارد الضئيلة التي يمكن للاقتصادات الأفريقية أن توفرها.

ومع ذلك، فإن أفريقيا عقدت العزم على أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا المسعى الهام الذي ينبغي أن يلتزم به أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي، بإخلاص وتصميم بغية مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ومن هذا المنطلق كان مؤتمر القمة الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في الجزائر العاصمة تجديدا لالتزام الدول الأفريقية بالتغلب على خلافاتها وحل الصراعات فيما بينها وتكرس جهودها للنضال الوحيد الذي يستحق خوضه، وهو النضال من أجل التنمية.

وإعلان الجزائر الذي اعتمد في نهاية تلك القمة الأخيرة في هذه الألفية يشهد على عزم أفريقيا على إعادة التأهيل وطموحات الأفارقة نحو قارتهم ومنظمتهم القارية.

والبعد الآخر للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي أود أن أتناوله بإيجاز، يتصل بالتعاون في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد اضطلعت برامج ووكالات الأمم المتحدة على مدار السنة الماضية بالعديد من الأنشطة في هذا المجال، تم التركيز عليها في تقرير الأمين العام.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في مكافحة الفقر، وفي الإصلاح الاقتصادي، وخلق الظروف المؤاتية لإنعاش اقتصاداتها. ومع ذلك، ففي سياق العولمة المنتشرة على نطاق واسع،

العسكرية المشتركة المنشأة بموجب اتفاق لوساكا لاستعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي اتخذت شكل إغارة أفراد عسكريين ومدنيين ودعم سوقي.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأشيد، نيابة عن أفريقيا، إشادة حارة بالأمين العام، كوفي عنان، وكذلك بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنار ميبه، لما بذلاه من جهود متواصلة لا تعرف الكلل لكفالة التزام الأمم المتحدة الثابت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللتعجيل بنشر المراقبين العسكريين قبل بدء عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في ذلك البلد.

وفيما قد يكون أول إجراء من نوعه، ينبغي أن تقوم المنظمتان أيضا بإيفاد ونشر بعثة مشتركة في إطار تنفيذ اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا. وبالمثل، فإن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، التي أصبحت تعتبر الآن أداة أساسية لمعالجة مسألة السلم والأمن في القارة، ينبغي أن تستطيع العول على الخدمات الكفؤة للأمم المتحدة، سواء في تطوير قدرتها على الإنذار المبكر أو بمواردها التنفيذية بصورة عامة.

وانطلاقا من هذا الموقف بدأت إدارة عمليات حفظ السلام، في أوائل هذا العام، تفكر في إنشاء فريق عامل لتعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا. وإنشاء هذه الهيئة - ويفضل أن يكون عاجلا وليس آجلا - يهدف إلى تنسيق وتوجيه التعاون الدولي مع البلدان الأفريقية في هذا المجال الحساس، سيتوطد قنوات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، سيكون له دور رئيسي في تبادل المعلومات والخبرة والتدريب والدعم المالي والسوقي. وفي آب/أغسطس الماضي، نقلت البلدان الأفريقية بدورها، من خلال آراءها وتعليقاتها بشأن الولاية التي ستسند إلى الفريق العامل ذاك.

إلا أنه رغم بعض البوادر المشجعة التي ظهرت مؤخرا، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا من عدم وجود حماس - بل وأحيانا انعدام الاهتمام - فيما يتعلق بأفريقيا، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم الفعال للجهود السلمية المضطلع بها في القارة. ومن هذه الزاوية، فإن العديد من الأحداث المؤسفة التي وقعت قبل اعتماد قرار مجلس الأمن الأخير بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تبدو وكأنها تكشف بصورة وافية عدم الاكتراث والانتقائية التي تعاني منهما أفريقيا بالمقارنة

إصلاحه حتى يمكن القيام بها بما يحقق المصالح المستنيرة للجميع مع احترام القواعد والإجراءات التي تحكم المؤسسة. أولاً، هدف القضاء على الفقر ينبغي أن يظل الأولوية القصوى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وينبغي ألا يكتنفه أي غموض، أو يكبل بأي شروط مسبقة. ثانياً، أفريقيا هي المنطقة الأكثر تضرراً بالفقر، ويجب أن تظل المجال الرئيسي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثالثاً، أيًا كانت الإصلاحات التي يمكن إدخالها في نهاية المطاف فيتعين على البرنامج أن يحافظ على طابعه الدولي، وعليه أن يكون محايداً وأن يحترم سيادة الدول ويحافظ على الطابع الذي جعله دائماً منظمة تتمتع بإعزاز شعوب بلدانها واحترامها وثقتها. رابعاً، عملية الإصلاح هذه يجب أن تحترم اختصاصات كل من يُشارك في تحديد مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وولايته، أي الجمعية العامة ومجلس الإدارة ومدير البرنامج نفسه.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ التأكيدات التي قدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد مارك مالوك براون للمجموعة الأفريقية في الشهر الماضي، وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالأولوية العليا التي سيظل البرنامج يوليها لأفريقيا وللقضاء على الفقر.

وثمة مجال آخر له نفس القدر من الأهمية في مجال نشهد فيه تعاوناً بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، هو بطبيعة الحال العمل الإنساني. وكنيجة منطقية لحالة عدم الاستقرار المزمن السائدة في مناطق معينة من القارة وعدد اللاجئين المتزايد باستمرار نتيجة للصراعات المتشنجة التي تدور في القارة أصبح التصدي للحالة الإنسانية في أفريقيا اليوم تحدياً رئيسياً يواجه الأفارقة والمجتمع الدولي بأسره فأفريقيا بها ٩ ملايين لاجئ من ٢٠ مليون لاجئ مسجلين في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى عدة ملايين أخرى من المشردين.

وفي هذا المجال تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم مساعدة قيمة لأفريقيا ولمنظمة الوحدة الأفريقية، على الرغم من القيود الكثيرة التي تعاني منها. ويواكب هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاق التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك للاتفاقية الأفريقية المعنية بمشاكل اللاجئين، وفي قمة الجزائر العاصمة التي عُقدت في ١٢ تموز/يوليه، انشئت جائزة منظمة الوحدة الأفريقية للخدمات الاستثنائية التي

تعوق هذه الجهود بفعل الأوضاع غير المؤاتية التي توجد فيها غالبية البلدان الأفريقية الآن، ونطاق التضحيات الجديدة التي تتطلبها حقائق الاقتصاد العالمي الجديدة، والتقلبات التي يشهدها التعاون الدولي في ميدان التنمية.

ومن قبيل التناقض حقاً أنه في قارة توجد بها غالبية أقل البلدان تقدماً، وحيث يعيش خمسي السكان في فقر مدقع لا تزال مؤشرات المساهمات الدولية من أجل التنمية تَظهر اتجاهها متدنياً مستمراً. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي - وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة - انخفضت في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ من ١٩ مليار دولار أمريكي إلى أقل من ١٦ مليار دولار أمريكي، وذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه اقتصادات البلدان المتقدمة على أحسن ما تكون.

وقد تركزت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في ١٩٩٨ بخمسة مليارات دولار، أو ٣ في المائة من الحجم العالمي الإجمالي لهذا الاستثمار، كما أن مشاركتها في تدفقات التجارة العالمية لا تستحق الذكر. فالبلدان الأفريقية تستخدم موارد مالية طائلة كل سنة لسداد ديونها التي تزيد في الوقت الحالي على ٢٥٠ مليار دولار، أو ثلاثة أمثال القيمة الإجمالية لصادرات البلدان الأفريقية مجتمعة، وذلك بدلاً من تكريس هذه الموارد للمشاركة الإنمائية.

وهذا يدل على أهمية الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا الذي يمكن أن تقدم فيه منظومة الأمم المتحدة أسهماً أساسياً. ويدل أيضاً على الأولوية التي توليها أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لهذا المجال من مجالات التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الدور الأساسي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من البلدان الأفريقية، وأن أشير إلى أنه بالرغم من الانخفاض المطرد في موارد البرنامج، فما فتى يجعل أفريقيا مجال عمله الرئيسي، ويجعل مكافحة الفقر أولويته.

وفي هذا الصدد، وحتى إذا كان علينا أن نسلم بأن التكيف اللازم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحقائق الراهنة ينبغي أن يمكنه من إيجاد وسائل أكثر فعالية لتحقيق أهدافه، فعلى أنفسنا في نفس الوقت أن نؤكد من جديد على العوامل التي ينبغي مراعاتها في عملية

"تتوقع أن تقبلها بقية العالم بوصفها شريكة متساوية في الحقوق والواجبات ومحادثة مسؤولة وذات مصداقية، أي مشاركة كاملة في سير الشؤون الدولية وفي هيكله النظام العالمي". (S/PV.4049، ص ١١)

وهذا يمثل معنى وغاية مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (A/54/L.38)، الذي يشرفني أن أعرضه على الجمعية بالنيابة عن أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، آملين في اعتماده.

وفي هذه السنة على وجه الخصوص درست المجموعة الأفريقية مشروع القرار بعناية، واستعرضت جميع أحكامه بغية تعديله وضمان أن يأخذ في الاعتبار شواغل أفريقيا في مجالات منع الصراعات وتسويتها، وصون السلم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة الإنسانية.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد هذا النص، الذي كان موضع اتفاق واسع فيما بين شركاء أفارقة آخرين، بتوافق الآراء، كما جرت العادة.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تعرب عن تأييدها لهذا البيان.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الذي قدمه في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر. ويظهر التقرير بوضوح كيف أن هاتين المنظميتين تنميّان روابط أوثق بينهما بغية العمل معا بفعالية في مختلف الميادين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهدف تعزيز قدرتهما المشتركة على منع

تقدم للاجئين والأشخاص المشردين في أفريقيا، وقد منحت هذه الجائزة لدولتين أفريقيتين.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ استضاف السودان في الخرطوم اجتماعا يستهدف إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين في أفريقيا وبعد شهر، أنشئ في أديس أبابا فريق خاص مشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لمتابعة وتنفيذ توصيات ذلك المؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون مفوضية اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية عن كثب في تنفيذ خطة عمل للجنة منظمة الوحدة الأفريقية المعنية باللاجئين، وبخاصة لضمان تعبئة الموارد الدولية لصالح اللاجئين الأفارقة.

وهذا هو في الواقع أحد الضغوط الرئيسية التي تواجه العمل الإنساني في أفريقيا - عدم وجود الموارد أو عدم كفايتها. فمن جملة الـ ٧٩٦ مليون دولار المطلوبة في إطار النداء الموحد من أجل أفريقيا لم يجمع في الواقع إلا ٤٠ في المائة من هذا المبلغ. وفي ظل هذه الظروف اضطر عدد من المنظمات الإنسانية إلى أن يخفض أنشطته أو أن يضع أولويات لهذه الأنشطة وكان عليه أحيانا أن يتخذ اختيارات مؤلمة. وهكذا فقد عشرات الألوف من اللاجئين الأفارقة، سواء في أنغولا أو في منطقة البحيرات الكبرى أو في غينيا أو في القرن الأفريقي الدعم العاجل الذي يحتاجون إليه وذلك بسبب عدم وجود الموارد.

ومنذ ذلك الحين وجه الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية نداءات عاجلة إلى المجتمع الدولي لتعبئة حوالي ٠,٥ مليار دولار لتمكين المنظمات الإنسانية من التصدي لما يمكن أن يصبح كارثة إنسانية في القارة. وفي ذات الوقت لقيت النداءات الموجهة بشأن مناطق أخرى من العالم استجابات فورية ومرضية، ويجري الآن تنفيذ برامج الوكالات الإنسانية بصورة كاملة في هذه المناطق. وكل هذا يزيد من حدة الشعور السائد في أفريقيا بأن هناك لاجئين من الدرجة الأولى ولاجئين من الدرجة الثانية.

وفي بياني الذي أدليت به في مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن موضوع الحالة في أفريقيا، قلت إن أفريقيا

انعكس في العديد من قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية المعتمدة خلال السنة الماضية. ويلاحظ تصميم المجلس على زيادة تحسين قدرته على منع الصراعات وجعل استجاباته للصراعات أكثر كفاءة وفعالية، ويتطلع إلى المزيد من نشاط مجلس الأمن في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن يسهم التنفيذ السريع للجوانب العديدة الواردة في هذه القرارات، في زيادة تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وبينما يشدد الاتحاد الأوروبي على مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يعتبر من الأساسي أن تلعب البلدان والمنظمات الإقليمية الأفريقية دوراً رائداً في منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا. ونحن ملتزمون بالعمل في شراكة مع أفريقيا لكفالة السلم والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اتخذ عدد من التدابير الملموسة لتعزيز الإرادة السياسية الأفريقية، والملكية والقدرة على التركيز على منع الصراعات العنيفة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها القادة الأفارقة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية - ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية - لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية. والاتحاد الأوروبي، في إطار موقفه المشترك بشأن منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، مستعد للمساعدة في بناء القدرات على تسوية الصراعات في أفريقيا، ولا سيما من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

ونحن نسلم أيضاً بأهمية الجهود الإقليمية لحفظ السلام في أفريقيا، ونعرب عن تأييدنا للتدابير الرامية لاستحداث قدرة أفريقية في هذا المجال. ونرحب على الأخص بوضع منظمة الوحدة الأفريقية لخطط تستهدف تعزيز قدراتها في هذا المجال، وبإصدارها، في تشرين الأول/أكتوبر، وبرنامجها لتعزيز مركز إدارة الصراع. وقد حضر كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عرض منظمة الوحدة الأفريقية لخططها على المانحين في بداية هذا الشهر في أديس أبابا. وسننظر في كيفية التعاون مع المنظمة في هذا المجال، وندعو الدول الأخرى لأن تحذو حذوها.

الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وعلى تنسيق جهودهما في هذا الصدد، وبوجه الخصوص من خلال الاجتماعات المنتظمة التي تعقد بين الأمينين العامين وكبار مستشاريهما.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام المرحلي (S/1999/1008) عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ويسرنا على وجه الخصوص أن نلاحظ أن مكتبا لاتصال الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية قد أنشئ في أديس أبابا في السنة الماضية.

ومناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تحدث في مرحلة حرجية جداً. فمن جهة، يمكننا أن نلاحظ بعض الدلائل على إحراز تقدم سياسي واقتصادي - اجتماعي. ومن الجهة الأخرى، هناك أكثر من ثلث البلدان الأفريقية، في الوقت الحالي أو كانت مؤخراً، متورطة في صراعات مسلحة. والاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء توسع الصراعات المسلحة، والتدفق الضخم للأسلحة والمعدات العسكرية، وتزايد دور الأطراف من غير الدول في الصراعات المسلحة. والاتحاد الأوروبي لا يسعه إلا أن يظل شاعراً بالقلق العميق من أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني ولحقوق الإنسان، ومحنة اللاجئين والمشردين داخلياً، والهجمات على العاملين في الحقل الإنساني، واستخدام الأطفال جنوداً، والكراهية العرقية، والاتجار بالأسلحة، لا تزال من بين المشاكل الرئيسية المثيرة للقلق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والسلم والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد، كلها مسائل مترابطة. وتشغل الأزمات بسبب طائفة من العوامل تشمل الصراعات الاجتماعية أو العرقية أو الدينية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، والتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والسلع والاقتتال عليها، والتدهور البيئي والهجرات الواسعة النطاق. ويرى الاتحاد الأوروبي أن في أفريقيا تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي ينشأ من مجموع هذه العوامل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام مجلس الأمن المتجدد بالاسهام في حل الصراعات في أفريقيا، الذي

لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد ألدو أجيليو، العمل بشكل وثيق مع المنظمات والشخصيات ذات الصلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي في بداية هذا العام، بتوقيع جميع الأطراف المعنية، على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وهو يهيب بجميع الأطراف أن تنفذه بالكامل. وسيدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ اتفاق لوساكا، شريطة أن تحترمه الأطراف وتنفذه.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الموقف المشترك الداعي إلى دعم تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار والعملية التي تستهدف تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيسهم الاتحاد الأوروبي في النفقات التشغيلية غير العسكرية، لتمكين اللجنة العسكرية المشتركة من نشر مراقبيها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون فترة تمتد ستة أشهر، ومن تنفيذ مهامها، على النحو المحدد في نظامها الداخلي. ومن المتوقع رصد مبلغ ١,٢ مليون يورو لتحقيق ذلك الغرض. وستوجه هذه الأموال من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، وستغطي باتفاق منفصل مع منظمة الوحدة الأفريقية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن إرساء السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية سلمية تفاوضية تكون منصفة لجميع الأطراف؛ ومن خلال احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع دول المنطقة؛ ومراعاة المصالح الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. وبمجرد استعادة السلام، سيكون الاتحاد الأوروبي مستعداً للنظر في تعاون طويل الأجل لدعم المصالحة الوطنية.

ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة الأطراف المنغمسة في الصراع على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف العشوائي، وخاصة ضد المدنيين، والدعابة القائمة على أساس عرقي، والتحرش العرقي. ونحث الأطراف على ضمان الوصول الآمن وغير المعاق للمساعدات الإنسانية والعاملين في هذا الميدان.

وسينظر الاتحاد الأوروبي في دعم مفهوم المؤتمر الدولي للسلم والتعاون في منطقة البحيرات

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفنا موحدًا بشأن حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد في أفريقيا. وهو يولي أولوية عليا لوضع نهج إيجابي وبناء لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية، والمجموعات دون الإقليمية، وفرادي البلدان للنهوض باحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

ولدى الاتحاد الأوروبي آلية للتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية يرغب في زيادة تطويرها. وسنعمل على تعزيز الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية بشأن التوصل إلى إمكانيات محددة لمساندة جهودها، ضمن جملة أمور، في مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام والوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسيادة القانون، والمجتمع التعددي، والمؤسسات والممارسات الديمقراطية، وثقافة التسامح.

ونحن نرحب باستجابة منظمة الوحدة الأفريقية المؤاتية لاقتراح الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد بدأنا في الأعمال التحضيرية لعقد القمة التي ينبغي أن تعتمد نهجاً متوازناً بين المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية، وتعتبر عن الطبيعة العالمية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لضمان التوصل إلى نتائج ملموسة.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على الاتصالات المنتظمة، والحوار الذي يجريه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، ونحن نعمل على تعزيز حوارنا، ضمن جملة أمور، مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد) في شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي آخذ في التقدم باطراد. وتم إرساء حوار شامل بشأن مختلف مجالات التعاون.

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، فإننا نقدم دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك للجهود التي يبذلها زعماء المنطقة وغيرهم من الشخصيات المهمة، من أجل استعادة السلام في المنطقة وتعزيز المصالحة الوطنية. وسيواصل مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص

للصراع. ونحث الطرفين على تنفيذ اتفاقات السلام ووقف الأعمال القتالية.

وفيما يتعلق بسيراليون، يشجع الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في اتفاق السلام على بذل أقصى الجهود لتعزيز عملية السلام والمصالحة في البلد. ونهيب بجميع الأطراف أن تنفذ اتفاق لومي للسلام تنفيذا كاملا، ونناشد جميع المقاتلين إلقاء أسلحتهم والاشتراك في برنامج نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالصراع في الصومال الذي كبد ثمنا باهظا وبخاصة من الضحايا المدنيين، ما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بالغ إزاء عجز قادة الصومال عن التفاوض بشأن تسوية سلمية لمنازعاتهم. ويدعو الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين في الحرب الأهلية في جنوب السودان أن يتعاونوا بصورة بناءة وأن يتوصلا إلى اتفاق لوضع نهاية للصراع الذي طال أمده. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في السودان، بالرغم من أننا لاحظنا حدوث بعض التطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة. وقد قرر الاتحاد الأوروبي بدء حوار حاسم مع حكومة السودان، لمناقشة قضايا في مجالات رئيسية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التنمية المستدامة لأفريقيا تتسم بالأولوية. فالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا يستند إلى مصالح وقيم وأهداف مشتركة. ونحن نرغب في مساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والاستقرار بغية تحسين نوعية الحياة لسكانها. ومن الضروري توفر بيئة سياسية تمكينية مؤاتية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد ومجتمع مدني نابض بالنشاط من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين في هذا الصدد، أن يكون للتعاون الإنمائي دور هام.

وما يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالكفاح ضد الفقر وبتحقيق هدف تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. والاتحاد الأوروبي هو المصدر الرئيسي في العالم للمساعدات الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا، بتوفيره أكثر من ثلثي إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وتقوم المساعدة الإنمائية بدور رئيسي في تدعيم السياسات التي تنتهجها البلدان

الكبرى، وفي الاستعدادات الممكنة لعقد هذا المؤتمر بهدف تعزيز الاستقرار السياسي، وإدارة الصراع، وقدرات التسوية، والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسى العميق لاستئناف الحرب الأهلية في أنغولا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، التي تقع مسؤوليتها أساسا على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). تحت قيادة السيد جوناس سافيمبي. ويدين الاتحاد الأوروبي استهداف السكان المدنيين، بما في ذلك اللاجئين ومنظمات المساعدة الإنسانية، ويكرر التأكيد على الالتزام الذي يقع على عاتق الجانبين باحترام حقوق المدنيين وبالكف عن استخدام غير المقاتلين في ملاحقة الأهداف العسكرية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إرساء السلم الدائم في أنغولا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار السياسي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي نداه لاتحاد يونيتا بالكف عن الأنشطة العسكرية وتنفيذ التزاماته دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير. ويتخذ الاتحاد الأوروبي جميع التدابير بهدف التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا، ويحث جميع الدول أن تحذو حذوه. وهو يرحب بالمقررات المتضمنة في قرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩)، والهادفة إلى تحسين تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على يونيتا. وفي هذا السياق، يعد القرار المتخذ بشأن أنغولا، الذي اعتمده مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر، خطوة مشجعة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الحكومة الأنغولية قبول تواجد مستمر متعدد الاختصاصات للأمم المتحدة في أنغولا، وهو يتطلع إلى تأسيس ذلك التواجد. ونحن نرى أن وجود الأمم المتحدة، بما في ذلك وجود عنصر حقوق الإنسان، سيسهم على نحو إيجابي في تحقيق التسوية السلمية للصراع في أنغولا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع على الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. ونحن نؤيد بشدة مجموعة اتفاقات السلام التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية، والوساطة التي عرضتها من خلال الرئاسة الجزائرية، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية

على كل حكومة أن تأخذ مسألة الحكم الرشيد مأخذ الجد وأن تكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تعزز عملية إرساء الديمقراطية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبرز أهمية وجود التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونود أن نشجع تعزيز هذه العملية. وأن نجمع بين الخبرة والوزن السياسي لكلا المنظمين لمواجهة التحديات في الألفية القادمة على أفضل وجه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥.

الأفريقية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على أقل البلدان نموا، التي يوجد ثلاثة أرباع عددها في أفريقيا. ويتقاسم المانحون والبلدان الأفريقية المسؤولية عن ضمان أن تستخدم المساعدة الإنمائية استخداما فعالا.

والاتحاد الأوروبي يتفاوض حاليا بشأن تجديد اتفاقية لومي. ويتمثل التحدي في وضع التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي للاتحاد الأوروبي على أساس جديد للتصدي لمعدى انتشار الفقر، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وآثار العولمة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتباع سياسة إنمائية نشطة مع البلدان الأفريقية ومع بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ يعد مكونا هاما من مكونات المسؤولية العالمية التي يتحملها الاتحاد الأوروبي. وملتزم بنشاط بتحسين التنسيق التشغيلي للتعاون الإنمائي فيما بيننا، ومع الحكومات الشريكة ومع سائر الأطراف الإنمائية الدولية الفاعلة، من قبيل أسرة الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف.

وما يزال الدين الخارجي يشكل عقبة كأداء تعترض التنمية المستدامة في كثير من البلدان الأفريقية. وما لم يخفض الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها، وبخاصة في أفقر البلدان، فإن مزايا الإصلاح ستعرض لمخاطر استيعابها عن آخرها في خدمة الدين المتزايدة. والمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون توفر فرصة كبرى لبلوغ مستوى تحمل الدين، وينبغي الإسراع بتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من البلدان في إطار الشروط المتفق عليها. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في مؤتمر القمة الاقتصادية في كولون، وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما في ذلك التسليم بأن الغرض الأساسي لتخفيف أعباء الدين هو تقليل الفقر. ومبادرة كولون لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالديون تستهدف زيادة عمق وشمول وسرعة الغوث المقدم، وذلك عن طريق إجراء تغييرات رئيسية في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتتحمل أفريقيا المسؤولية الرئيسية عن تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة وتكفل الرخاء. ويتعين